

التوثق باستخدام ستيم الحساىى عند الحكم المءنى
والحكم الإسلامى



الحكم الإقتصادى الإسلامى

كلية الشريعة

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

2016

التوثق باستخدام ستيم الحساىى عند الحكم المءنى
والحكم الإسلامى

الءء الءامعى

إءءاء :

سءءىة

رقم السءءل : 12220178



الحكم الإءءصاءى الإسلامى

كلىة الشرىعة

ءامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامىة الءكومىة مالانء

2016

إقرار الباحث

أنا الموقع أدناه، وبياناتي كالتالي:

الاسم الكامل : سعدية

رقم التسجيل : ١٢٢٢٠١٧٨

العنوان : التوثيق باستخدام ستيم الحسابي عند المحكم المدني
والمحكم الإسلامي.

أقر بأن هذه البحث التي حضرته لتوفير بعض الشروط لنيل درجة الجامعة الأولى في شعبة المحكم الاقتصادي الإسلامي، كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج، تحت العنوان: التوثيق باستخدام ستيم الحسابي عند المحكم المدني والمحكم الإسلامي.

حضرته وكتبته بنفسه وما زورته من إبداع غيري أو تأليف الأخر. وإذا ادعى أحد مستقبلا أنه من تأليفه وتبين أنه فعلا ليست من بحثي فأنا أحتمل المسؤولية على ذلك، ولا تكون تلك المسؤولية على المشرف أو على كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج. هذا، وحررت هذا الإقرار بناء على رغبتي الخاصة ولا يجبرني أحد على ذلك.

مالانج، ١٥ سبتمبر ٢٠١٦ م



رقم التسجيل: ١٢٢٢٠١٧٨

موافقة المشرف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه
ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

بعد الإطلاع على البحث التكميلي الذي أعده :

الباحث : سعدي

رقم التسجيل : ١٢٢٢٠١٧٨

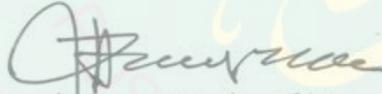
الموضوع : التوثيق باستخدام ستم الحسابي عند الحكم المدني والحكم الإسلامي

وافق المشرف على تقديمه إلى مجلس مناقشة البحث العلمي.

مالانج، ١٥ سبتمبر ٢٠١٦ م

رئيس شعبة الحكم الإقتصادي الإسلامي

المشرف





الدكتور الحاج محمد نور يسر الماجستير

الدكتور سواندي الماجستير

رقم التوظيف: ١٩٦٩١٠٢٤١٩٩٥٠٣١٠٠٣

رقم التوظيف: ١٩٦١٠٤١٥٢٠٠٠٣١٠٠١

وزارة الشؤون الدينية



جامعة مولانا مالك ابراهيم الإسلامية الحكومية مالنج

كلية الشريعةشعبة الحكمالاقتصادى الإسلامى

دليل الإستشارة

اسم الباحث : سعديّة

رقم التسجيل : 12220178

شعبة : الحكم الإقتصادى الإسلامى

المشرف : الدكتور سواندى الماجستير

موضوع البحث : التوثق باستخدام ستم الحسابيعند الحكم المدنى والحكم الإسلامى

التوقيع	مادة الإستشارة	الوقت	التمرة
	اشراف خطة البحث اصلاح خلفية البحث إصلاح اللغوية	27 أبريل 2016	1
	إصلاح خطة البحث و إصلاح اللغوية	04 مايو 2016	2
	موافقة المشرف لمناقشة خطة البحث	15 مايو 2016	3
	إصلاح الباب 1 أن يضرب الحاشية	2 يوني 2016	4
	الإصلاح اللغوي للباب 1 بجث المصطلحات الموافقات بمادة الحكم المدنى إشراف للباب 2	8 يوني 2016	5
	إصلاح الباب 2 اصلاح المصطلحات	16 يوني 2016	6
	إصلاح اللغوية للباب 2 أن لا يتطول الإبطار النظرى، إختري ما يوافق	24 يوني 2016	7

	إشراف الباب ٣		
f	إصلاح الباب ٣ أن يوافق التحليل بمشكلة البحث، لا يجوز المطاوعة	١٣ يولي ٢٠١٦	٨
f	الإصلاح اللغوي لباب ٣ بحث المصطلحات الموافقة إصلاح تركيب الإضافي، المضاف ليس بمعروف	٢٩ يولي ٢٠١٦	٩
f	الإصلاح اللغوي لباب ٣ إصلاح المفردات	١٢ أغسطس ٢٠١٦	١٠
f	الإصلاح اللغوي لباب ٣ وقبله تقسيم والإشراف لباب ٤	٢٢ أغسطس ٢٠١٦	١١
f	تقسيم الإصلاح وموافقة المشرف لمناقشة البحث		

مالنج، ١٥ سبتمبر ٢٠١٦ م

الإعتماد

رئيس شعبة الحكم الاقتصادي الإسلامي



الدكتور الحاج محمد نور بن الماجستير

رقم التوثيق: ١٥٠٣١٠٠٣

الإعتماد من طرف لجنة المناقشة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيد المرسلين وآله وأصحابه أجمعين،
وبعد. أجريت المناقشة على البحث الجامعي الذي قدمه :

الباحث : سعدية

رقم التسجيل : 12220178

شعبة : الحكم الإقتصادي الإسلامي

المشرف : الدكتور سواندي الماجستير

موضوع البحث : التوثق باستخدام ستيم الحسابي عند الحكم المدني والحكم الإسلامي

قد دافع الطالب عن هذا البحث أمام لجنة المناقشة وتقرر قبوله شرطا للحصول على درجة الجامعة

الأولى في شعبة الحكم الإقتصادي الإسلامي في كلية الشريعة، وذلك في يوم الأربعاء، 7

سبتمبر 2016 م.

وتتكون لجنة المناقشة من سادات الأساتذة:

١- الدكتور علي حمدان الماجستير
التوقيع:  رقم التوظيف: ١٩٧٦٠١٠١٢٠١١٠١١٠٠٤

٢- عمير الأنام الحاج الماجستير
التوقيع:  مناقش الأساسي رقم التوظيف: ١٩٦٨٠١٧٥٢٠٠٠٠٣١٠٠١

٣- الدكتور موالدي الماجستير
التوقيع:  السكرتير رقم التوظيف: ١٩٦١٠٤١٥٢٠٠٠٠٣١٠٠٠١

الإعتماد

عميدة الكلية،



الدكتور الحاج زيب الماجستير

رقم التوظيف: ١٩٦٨١٢١٨١٩٩٩٠٣١٠٠٢

شعار

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ

سورة النساء (4): 29

كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِيْنٌ

سورة المدثر (74): 38

الإهداء

الحمد لله على كل نعمة، أهدي هذا البحث إلى:

أمي صالحة الحاجة وأبي هاشم الحاج، كانا لهما بعد الله تعالى فضل إتمام البحث بما غرسه في
نفس الباحث من حب العلم والمعرفة وكانا دعائهما المستمر خير معين لي في حياتي. وهما المعلم
في حياتي منذ ولادتي حتى يصل إلى عمري الآن

أخي حنبلي، الذي قد سعي لي حتى الآن، جزاك الله أحسن الجزاء

أخي ملتزم الحاج، أخي صالح داود الحاج، أختي مهمة، آنس نور فضيلة، عزة نور رحمة، محصنة
وديوي آمنة، الف شكرا لاستمرار التشجيع الدعاء

عفراء أم نفخة، عبد المنان هاشم، مُجد حسن مالكي، أحمد حنبلي؛ أنتم فرحاني وتبسمي

سائر أسرتي المحبوبات

جميع الأساتيد الأستاذات الأعزاء مند الضعير حتى الآن، عسى الله أن يمنح لنا علما نافعا

كلمة الشكر والتقدير

الحمد لله الذي قد أنعمنا و ورزقنا نعمًا متنوعة علينا و سائر الأمة. صلاة و سلامًا دائم متلازم على صاحب المعجزات و الكرامات مُحَمَّد بن عبد الله الفاتح لما أغلق والخاتم لما سبق ناصر الحق بالحق والهادي الى صراط المستقيم و على آله و صحبه أجمعين الذين هم من أهل الجنة. والحمد لله على كل حال و نعمة، وأشكره على فضله وعنايته المتوال، وأسأله جزيل النوال، والثبات في الحال والمآل، وأصلي وأسلم على خير الصابرين الشاكرين وعلى آله و أصحابه الغر والميامين، والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

وقد من الله علي بالإنتهاء من إعداد هذا البحث، فله سبحانه ألهج بالحمد والثناء، فلك الحمد يا ربي حتى ترضى، على جزيل نعمائك وعظيم عطائك وبشرفني - بعد حمد الله تعالى - أن أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الذين كان لهم فضل في خروج هذا البحث إلى حيز الوجود ولم يبخل أحدهم بشيء طلبت، ولم يكن يحدوهم إلا العمل الجاد المخلص، أتقدم الشكر التقدير إلى :

1. سماحة الأستاذ الفروفيوسور الدكتور الحاج موجيا راحرجو، مدير جامعة مولانا مالك

إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج

2. سماحة الأستاذ الدكتور الحاج ريب الماجستير، عميد كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك

إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج.

3. سماحة الأستاذ الدكتور الحاج مُحمَّد نور يس الماجستير، رئيس شعبة الحكم الإقتصادي الإسلامي كلية الشريعة جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بالانج.
4. سماحة الأستاذ الدكتور الحاج عباس عرفان الماجستير، كاتب شعبة الحكم الإقتصادي الإسلامي كلية الشريعة جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بالانج.
5. سماحة الأستاذ الدكتور سواندي الماجستير، المشرف الذي أفاد الباحث علميا وعمليا ووجه خطواته في كل مراحل إعداد هذا البحث منذ بداية فكرة البحث حتى الانتهاء منه، فله من الله خير الجزاء والبركة ومني عظيم الشكر والتقدير.
6. سماحة الأستاذ الدكتور على حمدان الماجستير، مربي الباحث في حياة الجامعة في الشعبة الحكم الإقتصادي الإسلامي قد أفاد و علميا وعمليا
7. سماحة اللجنة المناقشة المتكون من الدكتور على حمدان الحاج الماجستير، الحاج خبير الأنام الماجستير والدكتور سواندي الماجستير التي قد أعطى الإقتراحات التحسينية للباحث حتى صار هذا البحث ممتازا.
8. سماحة الأساتيد والأستاذات في كلية الشريعة جامعة مولانا مالك إبراهيم بالانج يعلمون علمهم بالإخلاص. عسى الله أن يثيبهم بأحسن أجر. آمين.
9. سماحة الأسرة الأحباء وعلى رأسها والدي الكريم (هاشم الحاج) الذي كان له بعد الله تعالى فضل إتمام البحث بما غرسه في نفس الباحث من حب للعلم والمعرفة والإخلاص في العمل. وخاصة لوالدي المحبوبة (صالحة الحاجة) التي يطوق فضلها

عنقي وكان دعائهما المستمر خير معين لي في حياتي. وهم المعلمون في حياتي منذ ولادتي حتى يصل إلى عمري الآن.

10. جميع أشقائي وأصدقائي وزملائي الأعزاء في فصل الدولي في مرحلة 2012 وفي

شعبة الحكم الإقتصادي الإسلامي 2012

11. جميع أشقائي وأصدقائي وزملائي الأعزاء في معهد العالي مالانج شارع سمبيرساري

88 مالانج

12. كل من سهم في إخراج هذا العمل المتواضع إلى حيز الوجود ولو بكلمة التشجيع،

لهم جميعا خالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان

إهدنا الصراط المستقيم، والله تعالى وليّ التوفيق والهداية لما يحبه ويرضاه إنه كريم رحيم

مجيب الدعوة والحاجة.

مالانج، 15 سبتمبر 2016

الباحث

سعدية

12220178

محتويات البحث

Error! Bookmark not defined.....

إقرار الباحث

ج.....

موافقة المشرف

د.....

دليلاً للإشارة

هـ.....

الإعتماد من طرف لجنة المناقشة

ج.....

شعار

ط.....

الإهداء

ي.....

كلمة الشكر التقدير

م.....

محتويات البحث

س.....

ABSTRAK

ع.....

ABSTRACT

ف.....

الملخص

1.....

الباب الأول

1.....

المقدمة

1.....

أ. خلفية البحث

5.....

ب. مشكلة البحث

5.....

ت. حدود البحث

6.....

ث. أهداف البحث

6.....

ج. فوائده البحث

7.....

ح. التعاريف والعمليات

8.....

خ. منهج البحث

15.....

د. الدراسات السابقة

21.....

ذ. طريقة عرض البحث

24.....

الباب الثاني

24.....

الإطار النظري

24.....

أ. الإستعراض على أحكام الوثائقية

34.....

ب. الأستعراض في الرهن عند الحكم المدني

37.....

ت. الإستعراض على الرهن التسجيلي (عند الحكم المدني)

.....46.....	ث. الإستعراض على الرهن عند الحكم الإسلامي
.....53.....	ج. القياس
.....57.....	ح. ستيما حسابي
.....61.....	الباب الثالث
.....61.....	التحليل
.....61.....	أ. التوثيق باستخدام ستيما حسابي عند الحكم المدني
.....74.....	ب. التوثيق باستخدام ستيما حسابي عند الحكم الإسلامي
.....81.....	الباب الرابع
.....81.....	الإختتام
.....81.....	أ. الخلاصة
.....82.....	ب. الإقتراحات
.....83.....	المراجع
.....87.....	الملاحق
.....87.....	أ. ستيما حسابي
.....90.....	ب. شخصية الباحث

ABSTRAK

Sa'diyah, 12220178, *Penjaminan Menggunakan Akun Steam Menurut Hukum Perdata dan Hukum Islam*. Skripsi, Jurusan Hukum Bisnis Syari'ah, Fakultas Syari'ah, Universitas Islam Negeri (UIN) Maulana Malik Ibrahim Malang, Pembimbing: Dr Suwandi, M.H..

Kata Kunci: Penjaminan, *Akun Steam*, Gadai (*Rahn*), Fidusia (*Rahn Tasjily*)

Dalam suatu perjanjian pinjam-meminjam atau pun perjanjian kredit selalu disertakan perjanjian penjaminan. Perjanjian penjaminan merupakan perjanjian aksesori atas perjanjian pokok perjanjian pinjam-meminjam/kredit. Perkembangan terutama bidang telekomunikasi dan digital, semakin membuat kemudahan dalam bertransaksi dan berbisnis. *Akun optimasi* merupakan akun yang bersifat produktif, dan menjadi pilihan beberapa orang untuk berbisnis. *Akun steam* merupakan salah satu jenis dari akun optimasi yang menjadi pilihan. Keberadaan *akun steam* yang menjadi objek baru dalam sistem penjaminan suatu perjanjian pinjam-meminjam dan kredit, menjadi sesuatu yang perlu untuk diteliti karena konstruksi hukumnya belum ada baik itu menurut tinjauan Hukum Perdata maupun Hukum Islam, sedangkan praktek penjaminan menggunakan *akun steam* ini semakin *massive*.

Berdasarkan latar belakang tersebut, dalam penelitian ini terdapat dua rumusan masalah, yaitu: 1) Bagaimana penjaminan menggunakan akun steam dan kedudukan hukumnya menurut Hukum Perdata?, 2) Bagaimana penjaminan menggunakan akun steam dan kedudukan hukumnya menurut Hukum Islam?. Penelitian ini merupakan penelitian normatif atau disebut dengan penelitian pustaka (*library research*). Pendekatan yang digunakan dalam penelitian ini adalah pendekatan konseptual (*conceptual approach*) dan pendekatan undang-undang (*statute approach*). Dalam penelitian ini metode analisis bahan hukum yang digunakan adalah analisis deskriptif kualitatif.

Hasil penelitian ini menunjukkan bahwa dalam segmentasi pengguna dan orang yang membutuhkannya, akun steam termasuk harta bergerak yang sah untuk dijadikan objek jaminan dalam perjanjian hutang-piutang. Dalam tinjauan Hukum Perdata, praktek tersebut tercover dalam konsep gadai dan fidusia, hal tersebut dikembalikan pada asas umum perjanjian pasal 1320 dan 1338 KUH Perdata yaitu, asas konsensualisme, asas kebebasan berkontrak, asas kepastian hukum/asas *Pacta Sunt Servanda*. Dalam konsep Hukum Islam, terutama yang terdapat dalam Kompilasi Hukum Ekonomi Syariah (KOHES) praktek tersebut tercover dalam konsep *Rahn*, hal ini sesuai karena persyaratan yang ditentukan sudah terpenuhi dalam penjaminan menggunakan akun steam, namun dalam konsep *Rahn Tasjily* yang difatwakan oleh DSN-MUI tidak bisa diterapkan, karena beberapa ketentuan yang tidak terpenuhi dalam penjaminan menggunakan *akun steam*.

ABSTRACT

Sa'diyah, 12220178, **The Guarantee Using Steam Account According to the Civil Law and Islamic Law**. Thesis. Islamic Business Law Majors, Sharia Faculty, Maulana Malik Ibrahim Malang State Islamic University. Supervisor: Dr.Suwandi, M.H.

Keywords: Guarantee, Steam Account, Pledge (*Rahn*), Fiduciary (*Rahn Tasjily*)

In a loan agreement or credit agreement is always included a guarantee agreement. Accessoir guarantee agreement is an agreement on principal agreement that is loan agreement/credit. The development, especially in telecommunication and digital, make the ease in transaction and business. Optimization account is an productive account, and become a choice for someone to do business. Steam account is one type of optimize account that become choice. Steam account that become the existence of a new object in the system of guaranteeing for loan agreements and credit, and became something that needed to be investigated and researched, because its legal construction had been exist according to a review of Civil Law and Islamic Law, while guaranteeing the practice of using a steam account is more massive.

Based on this background, there are two formulation of the problem in this research, namely: 1) How the guarantee using steam account and its legal position according to Civil Law?, 2) How the guarantee using steam account and its legal position according to Islamic Law?. This research is normative or called library research. The approach that used in this study is conceptual approach and statute approach. The method of legal materials analysis used in this study is descriptive qualitative analysis.

The results of this research indicated that in the segmentation of users and people who need it, steam account included in movable property which could be used as a legitimate object of collateral in the loan agreement. According to Civil Law, the practice was covered in the pledge and fiduciary concept, it is returned to the general principles of the agreement Article 1320 and 1338 of the Civil Code, namely, consensualism principle, the freedom of contract principle, law certainty principle /*Pacta sunt servanda* principle. In the concept of Islamic Law, particularly those contained in the Law Compilation of Islamic Economics (KOHES) such practices was covered in the *Rahn* concept, it was appropriated for the specified requirements were met in guarantee using steam account, but in *Rahn Tasjily* concept that stated by DSN-MUI could not be applied, because some provisions were not met in the guarantee using steam account.

الملخص

سعدية، 12220178، التوثق باستخدام ستييم الحسابي عند الحكم المدني و الحكم الإسلامي ، البحث الجامعي، قسم الحكم الإقتصادي الإسلامي، كلية الشريعة، جامعة مولانا مالك إبراهيم مالانق، المشريف: الدكتور سواندي الماجستير

كلمات البحث: التوثق، ستييم الحسابي، الرهن (Gadai)، الرهن التسجيلي (Fidusia)

كانت الوثيقة أمراً ملتزماً في التزام القروض أو الإئتمان. العهود في الوثيقة هي الإلتزام التكميلي من الإلتزامات اللازمة تجاه العهود في القروض أو الإئتمان. التطور الزمني خصوصاً في مجال الإتصالات والرقمية تسهل باب المعاملة والتجارية. كان الحساب التحسيني هو الحساب الإنتاجي وأصبح إختيار بعض الناس في المعاملة، أما ستييم الحسابي أحد نوع من الحساب التحسيني المختار. كان وجود ستييم الحسابي كوثيقة في التزام القروض هو إحدى أهمية من ناحية نظر الحكم المدني أو الحكم الإسلامي حيث أنّ تصنيف أحكامه غير موجودة جالياً مع بدأ بعض الناس في ممارسة وتطبيقه منتشر

ومقتدراً من خلفية البحث المذكورة أعلاه ، كان هذا البحث لديه مشكلتا البحث وهي: (1) كيف تصنيف التوثق بالإستخدام ستييم الحسابي وموقفه القانوني عند الحكم المدني؟ ، (2) كيف تصنيف التوثق بالإستخدام ستييم الحسابي وموقفه القانوني عند الحكم الإسلامي؟ . أما نوع البحث هو البحث القانوني المعياري حيث أنّ نتج البحث المستخدم هو منهج النظري والمنهج القانوني. أما الأسلوب لتحليل البيانات المستخدم في هذا البحث هي أساليب النوعية وصفية. أما نتيجة هذا البحث هي أنّ تجزئة المستخدم والمحتاجة في ستييم الحسابي و أن الأموال المنقولات يصح أن يكون وثيقة في التزام القروض والإئتمان. أما عند منظور الحكم المدني، أنّ ذلك التطبيق يشمل في نظر الرهن والرهن التسجيلي، لأن ذلك التطبيق منسوب على مبادئ التزام العامة يعني في المادة 1320 و 1338 كتاب الحكم المدني وهي مبدأ الإتفاقية و حرية التعاقد واليقين القانوني. أما عند منظور الحكم الإسلامي خصوصاً في المواد في مجموع الأحكام الإقتصادي الشرعية، أنّ ذلك التطبيق مشمول في نظر عقد الرهن لأنه مناسب وموفر بكل شروط، ولكن في نظر الرهن التسجيلي قرره الديوان الشرعية المحلية أنّ ذلك التطبيق لا يمكن انعقاده لأنّ بعض الشروط ليس متوفرة في التوثق باستخدام ستييم الحسابي.



الباب الأول

المقدمة

أ. خلفية البحث

كان نشاط الإقتراض قد فعل وقتنا طويلا في حيات الناس الذين يستخدمون النقود كوسيلة الدفع. أن ذلك الممارسة يسمى بالالتزام الإئتمانياً و لإلتزام القروض الذي كالتزام الرئيسي عند دراسة العلوم القانونية، بينما الوثيقة كإللتزام التكميلي كان تابعا إلى الإلتزام الرئيسي.¹ وأما تطبيق الإقتراض قد يكون في مجتمعتن في حياتهم اليومية أو كما جرى بالطريقة المصرفية. أما في قضية القرض فقد يتكون من بعض الأطراف، الأولى: المقرض (kreditur) هو الذي يوفر القرض، والثاني: المقرض (debitur) هو الذي تقدّم القرض، والقرض (prestasi) هو ما

¹Disarikan dari Dzulkifli Umar dan Jimmy P., *Kamus Hukum Dictionary of Law*, (Surabaya: Grahamedia Press, 2012) h. 221

يمكن طلبه من المقرض، في هذا الإلتزام هو الدين.² إذا كان في عقد القرض وجود المعاهدة أو الإتفاقية المشتملة على أثر بين المتعاقدين المقرض والمقرض اللذان تتعاقدان في القرض كان توفير الوثائق هو الذي جرى عادة في المجتمع. وكانت هدفها هي زيادة الثقة وحماية القنونية للمقرض في إعطاي فرصة الرد عند وجود المخالفة في السداد (wanprestasi).

ويشترط في توفير تلك الوثيقة، أنه يجب أن يخرج من سلطة المالك، ويسمى هذه الشروط صفة إنبيزيتستيلينج (inbezitstelling). ويرد الوثائق إلى المقرض بعد أن يُدفع دينه.

حكم الوثائق هي مجموعة القواعد التي تتعلق بالإقتراض وتوفير الوثائق عند ممارسة القرض الواردة في القوانين واللوائح المطبقة في اليوم³. وقد تنص في مشروع الحكم المدني (Bulgerlijk Wetboek) خصوصا في المادة 1131 حيث تنص أن جميع أصول اموال المقرض، إما بشكل منقولة أو غير منقولة، إما هي موجودة بالفعل أو ستكون موجودة في المستقبل هي ضمانات للمقرض عند الإقتراض.⁴ أما المادة التي بعدها وهي المادة 1132 تنص على أن موقف المقرض على قسمين، الأول: موقف الإستواء وفقا على قدر القرض، والثاني: المقرض المستقدم من الآخرين تركّزا تحت التشريع.

² Subekti, *Pokok-pokok Hukum Perdata*, (Jakarta: Intermassa, 2003), h.123

³ M. Bahsan, *Hukum Jaminan dan Jaminan Kredit Perbankan Indonesia*, (Jakarta: Rajawali Press, 2007) h. 1-3

⁴ Subekti dan Tjitrosudibio, *Kitab Undang-Undang Hukum Perdata*, (Jakarta: Pradnya Paramita, 2004) h.291

أما في الحكم الإسلامي، كان إلتزام القروض يسمى بعقد القرض. أما عند نظر الفقه، أنه من تطوعي وهي عقد المساعدة وليس فيه صفة تجارية.⁵ وهذه المعاملة جائزة كما قال تعالى فيسورة الحديد (57): 11. ويتعلق عقد القرض بعقد الرهن. الرهن هو حبس مال المقترض ليكون ضمانا عن دينه. ويشترط أن ذلك البضائع الوثيقة لديها قيمة اقتصادية.⁶

ويتصل بتطور الزمن، أن شبكة الإنترنت في اليوم ليست وسيلة للاتصال فقط ، ولكن كوسيلة لممارسة الأعمال التجارية أيضا. ويتعدّد الأعمال التجارية الإلكترونية الناشئة مثل المخازن الإلكترونية (toko online) والأسهم والصراف (forex and securities) وغير ذلك. و من اسهل أسلوب لقيام هذا العمل باستخدام حساب التحسيني (akun optimasi)، ومن نوعه هو سبتم الحسابي (akun Steam). الحساب التحسين هو حساب التي يمكن استخدامها لتكوين منتجة أو لكسب المال. سبتم الحسابي هو نوع واحد من حساب التحسيني الذي يتم استخدامه من قبل المستخدم للوصول إلى مختلف التسهيلات التي تقدمها شركة سبتم (perusahaan steam). سبتم (Steam) هو مطوّر وموزّع اللعبة الرقمي (digital game) يملكه فلفي (valve) عن طريق شراء الدفع عبر الإنترنت مع وسائل التنزيلات الاعلام. ويهدف مع وجود سبتم أنّ احتطاف اللعبة سوف يكون منقوصا.⁷

⁵ M.Syafi'i Antonio, *Bank Syari'ah Dari Teori Ke Praktik*, (Jakarta: Gema Insani Press, 2001), h. 131

⁶ Sayyid Sabiq, *Fiqhus Sunnah*, (Beirut: Dâr kitab al-Arabiyy, 1987), cetakan ke-8, Vol III, pdf.file, h.169

⁷ Disarikan dari www.wikipedia.co.id/apakah-akun-steam-itu/ensiklopedia-bebas.htm diakses pada 26 Desember 2015 (22:20 WIB)

وسرنال المستخدم (*user*) في سيمت الحسائي ثلاثة عناصر رئيسية، هي التوازن (*balance*) والمخزن (*inventory*) واللعبة (*game*). الميزان هو الأموال الرقمية (*uang virtual*) يُحصل من خلال الاستثمار مال الحقيقي الى مال الرصيد. والمخزن (*inventory*) هو الفضاء الإلكتروني (*cyberspace*) حيث يمكن المستخدم ان يخزن فيه جميع بضائع الرقمية الخاصة به، وكذلك يمكن أيضا ان يعامل مع المستخدم الآخر شراء كان ام بيعا. العنصر التالي هو اللعبة (*game*). ويمكن للمستخدم فيه تختيار و تحديد كافة اللعبة التي يجب، لذلك يمكن للمستخدم اختيار وتشغيل ألعاب متعددة في وقت واحد. أما بالنسبة للأغراض الألعاب مثل سمات شخصية اللاعب (*atribut karakter pemain*) يمكن الحصول عليها بطريق شراء من المخزون باستخدام ميزان.⁸

وتتنزع اللعبة في سيمت الحسائي على شكل البطولة بين المستخدمي سيمت الحسائي مثل لعبة دوتا 2. وهذا السبب الذي يجعل له قيمة البيع، وفي سيمت الحسائي الذي توجد فيها كثير من التوازن والمخزون سيكون مفيدة في فوز مباراة البطولة. ومن ثم تتنافس المستخدم تحسین كميّة ومستوى سيمت الحسائي لهم. والمستخدمين الذين يرغبون في الحصول على جودة الحسائي بدون التعب، ان يشتري من المستخدم الآخر. هذا هو السبب يوجب كثير تداوله في البيع ومزيد في التوازن ومخزون مزيد في السعر، وهذا الحال يوجب أنه لديه قيمة اقتصادية.

أوصى الله أن يتوفر المقترض الشيء الذي له قيمة وثيقة لقروضه. ثم أكتب جميع الموافقات بينهم بعقد الرهن. وتلك الوثيقة متساوى قيمته بالقروض.⁹ ومن القواعد الفقهية أن ما جاز بيعه

⁸ Disarikan dari www.steamsupport/Panduan+Utama+Menggunakan+Steam.htm diakses pada 25 Desember 2015 (21:30 WIB)

⁹ Adrian Sutedi, *Hukum Gadai Syariah*, (Bandung: Alfabeta, 2011), h. 25

جاز رهنه.¹⁰ أعلنت هذه القاعدة أن جميع البضائع التي تعتبر لها قيمة اقتصادية، يمكن استخدامه كالوثيقة للقرض. لكن ما هي المعايير التي لها قيمة الاقتصادية في البضائع التي تمكن أن تكون الوثيقة؟ وكيف إنجازها إذا حدث التخلف؟ وكيف استعراضه في الحكم المدني وحكم الإسلام؟ وكيف تصنيف هذه الممارسة عند في الحكم المدني والحكم الإسلام؟.

وبناء على تلك الخلفية يعني تعدد بيع سيتم الحسابي وافترض معظم الناس أنه له قيمة اقتصادية، يجعل الكاتب لفعل الدراسة هل يمكن أن هذا الحساب يمكن أن تستخدم كالوثائق في إلزام القرض، رأى الكاتب الحاجة لإجراء البحوث تحت عنوان " التوثق باستخدام سيتم الحسابي عند الحكم المدني والحكم الإسلام".

ب. مشكلة البحث

- بناء على الوصف الوارد أعلاه، نشأت هذه الدراسة من بعض المشاكل التالية ،
1. كيف تصنيف التوثق بالإستخدام سيتم الحسابي وموقفه القانوني عند الحكم المدني؟
 2. كيف تصنيف التوثق بالإستخدام سيتم الحسابي وموقفه القانوني عند الحكم الإسلام؟

ت. حدود البحث

حدد هذا البحث لأن يكون بحثا تركيزا وأن لا يكون نطاق واسع. اما المشكلة في هذا البحث هي التوثق باستخدام سيتم الحسابي و موقفه عند الحكم المدني وحكم الإسلام. يبحث فيه هل هذا الممارسة من عقد صحيح أم لا، من عقد مباح ام لا. كان كتاب حكم المدني خصوصا الفصل

¹⁰Djazuli, *Kaidah-Kaidah Fiqih: Kaidah-Kaidah Hukum Islam dalam Menyelesaikan Masalah-Masalah yang Praktis*, (Jakarta: Kencana, 2006), Ed.1, cet.1. h. 135

الثاني والثالث آلة التحليل، حين النظام شرحا لذلك. خصصت الباحث على استخدام ستييم الحسائي وليس اللعبة فيها. أما الحكم الإسلامي في هذا البحث خصصت في باب الرهن وليس سواه، لأن التوثيق في القرض يتعلق بعقد القرض. وقصر ذلك النظر على ما في مجموع الأحكام الإقتصادي الشرعية (KOHES)، وأما النظر في كتب أخرى أو في النظام هو دعم التحليل.

ث. أهداف البحث

هذا البحث لديه هدفان:

1. لمعرفة تصنيف التوثق بالإستخدام ستييم الحسائي موقفه القانوني عند الحكم المدني.
2. لمعرفة تصنيف التوثق بالإستخدام ستييم الحسائي موقفه القانوني عند الحكم الإسلامي

ج. فوائد البحث

1. فوائد النظرية
- أن توفر حصيل هذا البحث زيادة المعرفة حول المسائل المتعلقة بالتوثيق باستخدام حسابات التحسيني (*akun optimasi*) مثل ستييم الحسائي وموقفه من منظور الحكم المدني وحكم الإسلامي.

2. للباحث

أولاً، حيث أن ممارسة البحوث يزيد المعرفة والرؤية في ظاهرة القانونية اليوم حتى يتمكن من ممارسة وتطوير معرفتهم في المجتمع.

ثانياً، لتلبية الاحتياجات من أجل اتخاذ المنحة الدراسة النهائية (S-1) في كلية الشريعة في

الجامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج.

3. للمجتمع

أن يتوفر هذا البحث المعلومات والمعرفة للعاملين والقراء بشكل عام، على نظر الحكم المدني وحكم الإسلامي عن التوثق باستخدام ستيم حسابي حتي يتمكن أن هذ البحث من مرجع المتعلق بالتوثق من خلال ستيم الحسابي.

4. للمجتمع الأكاديمي في الجامعة مولانا مالك ابراهيم مالانج

أن يتوفر هذا البحث المعلومات والمعرفة يمكن أن يرجع اطالب الجامعة في باب الحكم التوثيقات باستخدام الكائن الجديد مثل ستيم الحسابي عند منظور الحكم المدني وحكم الإسلامي.

ح. التعريف العمليات

1. الوثيقة هي قدرة المقترض على الوفاء أو سداد التزاماته للمقرض، التي أجريت بترهين الأشياء التي تعتبر لها قيمة اقتصادية تعتمد على القروض أو الديون من قبل المقترض إلى المقرض.¹¹

2. التوثق هو توفير الوثيقة في عقد القرض او في عقد الإئتمان. يمكن أن تتساوى مع توفير السلع افي الرهن. الوثيقة هي شيء قدمها المقترض إلى المقرض بدلا عن القروض أو الائتمان الممنوح في حالة التخلف عن السداد، هذا العقد وُلد وأزيل متبوع بالعقد

الرئيسي.¹²

¹¹ Rahmadi Usman, *Hukum Jaminan Keperdataan*, (Jakarta: Sinar Grafika, 2008), h. 66

¹² Dzulkifli Umar dan Jimmy P., *Kamus Hukum, Dictionary of Law*, h. 221

3. ستييم الحسايبى هو الحساب تم الحصول عليها من شركة ستييم (perusahaan steam)،

بعد يسجل المستخدم على شبكة الإنترنت، وهذا البحث يتكون من ثلاثة أجزاء التوازن

(balance) أو النقود الرقمية (uang virtual)، مخزن (store/Inventory) هو مخزن

الثروة والأصول في ستييم الحسايبى. اللعبة (game) هو التي تقدمها الشركة ستييم للمستخدم.

4. الحكم الإسلامي هو مجموعة من قواعد والقانون استنادا إلى القرآن، والسنة، و اجتهاد

العلماء¹³ الذي يناقش الرهن، الواردة في مجموع الأحكام الإقتصادي الشرعية

(KOHES) والفتوى من الديوان الشرعية المحلية (DSN) رقم 25/DSN-

MUI/III/2002Tentang Rahn dan Nomor: 68/DSN-MUI/III 2008 Tentang RahnTasjily.

5. الحكم المدني هي Burgerlijk Wetboek أو Civil law. يعني القانون الذي يحكم

العلاقات بين الأفراد الكيانات القانونية (badan hukum)، وكذلك يحكم حقوق

والتزامات على المواد.¹⁴

خ. منهج البحث

منهج البحث هو طرق التفكير والقيام إعدادا جيدا لتحقيق الهدف.¹⁵ ويمكن أن يحل المشكلة في

أي البحث هو يعتمد على الدقة في تحديد طرق البحث. ويشرح مناقشة هذا البحث باستخدام

الطريقة التالية:

¹³ Dzulkifli Umar dan Jimmy P., *Kamus Hukum, Dictionary of Law*, h. 203

¹⁴ Dzulkifli Umar dan Jimmy P., *Kamus Hukum, Dictionary of Law*, h. 205-206

1. نوع البحث

أما نوع البحث المستخدم في هذه البحث هو البحث القانوني المعياري (*penelitian hukum normatif*)، الذي يركز على قواعد القانون الوضعي (*law in book*) من خلال دراسة التشريعات والأنظمة المتعلقة بالمباحث، وتتركز أيضا على المعايير التي تتصرف القياسي في مجتمع ما يعتبر مناسباً (*law in action*).¹⁶ وبالإضافة إلى ذلك أوضح Sorejono Soekanto أن طريقة البحث القانوني المعياري المستخدمة في البحوث القانونية هي الأسلوب التي أجريت عن طريق فحص المواد مكتبة موجودة.¹⁷ المرحلة الأولى في البحوث المعيارية هي البحث القانوني المهدوفة للحصول على القوانين الموضوعية (*norma hukum*)، يعني بطريق إجراء البحوث بشأن المسائل القانونية. المرحلة الثانية في البحوث المعيارية هي البحث القانوني المهدوف للحصول على قانون شخصي (*hak dan kewajiban*).¹⁸

2. البحث النهج

تستخدم هذه الدراسة المنهج النظري (*Pendekatan konseptual*) المنهج القانوني (*Pendekatan undang-undang*) ، فإن هذا النهج يعني الانتقال من الآراء والمذاهب التي وضعت في العلم القانوني. هذا النهج هو مهم لأن يفهم وجهات نظر / عقيدة المتقدمة في

¹⁵ Kartini Kartono, *Pengantar Metodologi 11* (Yogyakarta: Universitas Gajah Mada, 1996), h. 20.

¹⁶ Lexi J. Moelong, *Metodologi Penelitian Kualitatif*, (Bandung: PT Remaja Rosdakarya, 2005), h. 131.

¹⁷ Soerjono Soekanto dan Sri Mamudji, *Penelitian Hukum Normatif Suatu Tinjauan Singkat*, (Cet XI. Jakarta : PT Raja Grafindo Persada, 2009), h. 13–14

¹⁸ Hardijan Rusli, "Metode Penelitian Hukum Normatif: Bagaimana?", *Law Review Fakultas Hukum Universitas Pelita Harapan*, Volume V No. 3 Tahun 2006, h. 50

العلوم القانوني حتى يمكن أن يكون أساسا لبناء الحجج القانوني عند حل المسائل القانونية التي تواجهها،¹⁹ الذي يرتبط مفهوم التوثق باستخدام ستيم الحسائي عند منظور الحكم المدني والحكم الإسلامي.

3. مصادر البيانات

هذا البحث هو البحث القانوني المعياري يستخدم المصادر القانونية الثانوية كاليانات الرئيسي.²⁰ المصادر القانونية الثانوية هي البيانات التي تم الحصول عليها من قبل الباحثين من الأدبيات والوثائق البحثية، التي هي نتيجة للبحث وتجهيز أشخاص آخرين المتوفرة في شكل كتب أو مستندات التي يتم توفيرها عادة في المكتبة، أو الملكية الخاصة.²¹ في البحوث القانونية، تشتمل البيانات الثانوية الى المواد القانونية الأولية والثانوية والثالثة. أما في هذه البحث المعياري، استخدم الباحث المواد القانونية الأولية والثانوية والثالثة. أ) المواد القانونية الأولية

المواد القانونية الأولية هي المواد القانونية الملزمة لسلطة.²² المواد القانونية الأولية

تتكون من القوانين والسجلات الرسمية أو دقائق في صنع القوانين وقرار القاضي المتسلسل

¹⁹ Lexi J. Moelong, *Metodologi Penelitian Kualitatif*, h. 140.

²⁰ Amiruddin dan Zainal Asikin, *Pengantar Metode Penelitian Hukum*, (Jakarta: PT Raja Grafindo Persada, 2005), h. 30.

²¹ Hilman Hadikusuma, *Metode Pembuatan Kertas Kerja atau Skripsi Ilmu Hukum*, (Bandung: Mandar Maju, 1995), h. 65

²² Peter Mahmud Marzuki. *Penelitian Hukum*, Cet.IX (Jakarta: Kencana, 2014), h. 181

الدستور على UUD 1945، النظام بدلا من القانون، اللائحة التنفيذية، النظام المنطقي.²³ أما المواد القانونية الأولية هي المواد التي تحتوي على قوة القانون للجمهور.

المواد القانونية الأولية المستخدمة في هذا البحث هي:

(1) كتاب القانون المدني والأنظمة المتعلقة بحكم الوثيقي.

(2) مجموع الأحكام الإقتصادي الشرعية (KOHES)

(ب) المواد القانونية الثانوية

المواد القانونية الثانوية تتكون من الكتب (*textbook*) من العلماء المؤثر (*de herseender*

leer)، والمجلات القانونية ورأي العلماء، السوابق القضائية والفقهاء ونتائج الندوة المتأخرة المتعلقة

بموضوع البحث.²⁴ تخدم المواد القانونية الثانوية للمساعدة في تحليل وفهم المواد القانونية

الأولية.²⁵

أما بالنسبة للمادة قانون الثانوية المستخدمة في هذه الدراسة ما يلي:

- 1) Hukum Jaminan, Hak-Hak Jaminan Kebendaan, karya J. Satrio(Bandung: PT. Citra Aditya Bakti, 2003)
- 2) Hukum Jaminan Keperdataan, karya Rachmadi Usman (Jakarta: Sinar Grafika, 2008)
- 3) Hukum Perdata Indonesia, karya Abdulkadir Muhammad (Bandung: PT. Citra Aditya Bakti, 2000)

²³ Johny Ibrahim, *Teori dan Metodologi Penelitian Hukum Normatif* (Malang: Bayumedia, 2007), h. 295-296.

²⁴ Johny Ibrahim, *Teori dan Metodologi Penelitian Hukum Normatif*, h. 296.

²⁵ Ronny Hanitijo Soemitro, *Metodologi Penelitian Hukum dan Jurimetri*, (Cet. V; Jakarta: Ghalia Indonesia, 1994), h.12

- 4) Hukum Gadai Syariah, karya Zainuddin Ali (Jakarta: Sinar Grafika, 2008)
- 5) Perkembangan Hukum Jaminan di Indonesia, karya Salim HS. (Jakarta: PT. Raja Grafindo Persada, 2004)
- 6) Perkembangan Hukum Perdata Tentang Benda dan Hukum Perikatan, karya Djaja S. Meliala (Jakarta: Nuansa Aulia, 2008)
- 7) Bank Syari'ah Dari Teori Ke Praktik, karya M. Syafi'i Antonio (Jakarta: Gema Insani Press, 2001)
- 8) Website Resmi dan Website Lain yang Berhubungan dengan *akun steam*.

9) المواد المتعلقة بالقياس

ت) المواد القانونية الثالثة، هي المواد توفرت المعلومات حول المواد القانونية الأولية والمواد القانونية الثانوية²⁶ مثل القواميس منها القاموس الإندونيسية، الإنجليزية، والعربية، وكذلك القواميس العلمية، القاموس القانوني والاقتصادي والمصرفي.

4. كيفية جمع البيانات

أما القيام على جمع البيانات في هذا البحث القانوني المعياري بتحقيق المواد وثائق الدراسات القانونية (*documentary study*).²⁷ ثم تصنيفها من خلال تعديل المشاكل التي نوقشت من تجميع المواد القانونية الأولية والثانوية والثالثة وكذلك من تصنيفهن التي سيتم مناقشتها.²⁸

²⁶Ronny Hanitijo Soemitro, *Metodologi Penelitian Hukum dan Jurimetri*, h.12

ثم يصف جميع تلك المواد وفقا لمشاكل القانونية التي سيتم مناقشتها. وبعد ذلك تستعرض وتعالج جميع البيانات للحصول على تفسير منهجي. ومعالجة هذه البيانات القانونية على طريق الاستنباطي أن يستنتج على ما يوضح المشكلة بشكل العام الى الخاص.

5. منهج تحليل البيانات

أما المواد القانونية التي تم الحصول عليها في دراسات الأدب البحوث والمقالات، ويصف الباحث وكذلك يتصله في الطريقة التي يتم تقديمها في الكتابة منهجية لمعالجة صياغة المشكلة. أن هذه المعالجة المواد القانونية بطريق الاستنباطي، يعني باستخلاص النتائج من المشكلة مشتركة بين المشاكل العام والمشاكل المتوجه (الخاص). وبعد ذلك، حُلل المواد القانونية القائم باستنتاج النتائج.²⁹

و استخدم الباحث في هذه الدراسة أساليب النوعية وصفية . أما لتحليل البيانات المستخدمة نهج نوعي للبيانات الأولية والبيانات الثانوية. وطبيعة نهج نوعي هو يسعى لفهم المعنى والقيم والتصورات وأيضا ميزان الأخلاق في جميع الإجراءات والقرارات في الحياة البشرية.³⁰ وتشمل هذا الوصفي هيكل القانون الوضعي يعني النشاط أجراه الباحث لتحديد محتوى أو معنى عن سيادة القانون المسترجعة في حل المسائل القانونية التي تصبح هدفا للدراسة.³¹

²⁷ Bambang Waluyo, *Penelitian Hukum Dalam Praktek*, h.19.

²⁸ Johny Ibrahim, *Teori dan Metodologi Penelitian Hukum Normatif*, h. 296.

²⁹ Johny Ibrahim, *Teori dan Metodologi Penelitian Hukum Normatif*, h. 296.

³⁰ Lexy J. Moleong, *Metode Penelitian Kualitatif*, Edisi Refisi (Bandung: PT. Rosda Karya, 2006), h.15.

³¹ Zaenuddin Ali, *Metode Penelitian Hukum* (Jakarta: Sinar Grafika, 2011), h.107.

وبعد ذلك، يحلل الباحث المواد القانونية التي تم جمعها سواء كان المواد القانونية الأولية أم الثانوية، وفقا لتصنيف القضايا القانونية التي سيتم مناقشتها. ثم وصفت تلك المواد القانوني ودرست للحصول على تفسير منهجي. أما معالجة تلك مواد القانوني بطريقة الاستنباطي، يعني باستخلاص النتائج بأن يوضح من المشكلة مشتركة بين المشاكل العام الى الخاص، ثم يحلل الباحث (القيام المنطق العلمي) ويستنتج ذلك. لذلك يمكن تفويتها المسائل القانونية التي صيغت في صياغة المشكلة.

عملية تحليل البيانات التي يستخدمها الباحثون أعلاه في التفاصيل ووصف منهجي على النحو التالي:

(أ) التحرير (Editing)

فحص الباحث في هذه الدراسة المواد القانونية الموافق بصياغة المشكلة يعني بتحريرهن المستخدمة وهي الكتاب الحكم المدني خصوصا في Buku II و Buku III، والنظر الرهن في الفقه الإسلامي وأدلته و سائر كتب الفقه. وذلك المواد القانونية سيعالج لحل المشكلة.

(ب) تصنيف (Classifying)

وبعد أن تجمع تلك المواد القانونية من أية مصادر، صنفت و يعيد الباحث اعادة التدقيق لإثبات صلاحيتها. يصنف الباحثون في هذا البحث بعض المواد القانونية المتعلقة بحكم الوثيقات والرهن سواء كانت في كتاب الحكم المدني والحكم الإسلامي. ويختار المواد القانونية المحتاجة لتسهيل الأنشطة التحليل.

ت) التحقق (Verifying)

حقّق الباحث في هذه المرحلة المواد القانونية التي تُستخدم بالنظر إلى توفقه مع المواد في كتاب حكم المدني المتعلقة بالتوثق في القرض وكذلك المواد المتعلقة بالرهن في كتاب الفقه الإسلامي وأدلته مع ستر كتب الفقه.

ث) تحليل (Analyzing)

عيّن الباحث في هذه المرحلة تلك المواد القانونية التي حُققت أن يكون منهجيا، ثم حلّل بعض المواد الأولية يعني كتاب الحكم المدني وكتاب الفقه الإسلامي وأدلته. ويستخدم المواد وفقا للمناقشة المطلوبة فقط وليست كلها.

ج) الختامية (Concluding)

الختامية هي استخلاص والإستنتاج من مشاكيل قبل، وهي آخر المرحلة من عملية البحث وكذلك الإجابات إلى تعرض البيانات السابقة. خلص الباحث في هذه المرحلة نتائج التحاليل التي أجريت وتسلك المسائل التي وضعتها وصف البيانات في شكل الجملة العادية، المتتالية، منطقي وغير متداخلة، وفعالية مما يسهل على القراء على فهم وتفسير البيانات

د. الدراسات السابقة

1. بحث فطرية ديوي بورناماساري³²

³² Fitria Dewi Purnamasari, Pelaksanaan Perjanjian Kredit dengan Jaminan Surat Keputusan Pengangkatan Pegawai Negeri Sipil di PT. Bank Rakyat Indonesia

فطرية ديوي بورناماساري ، ماجستير في برنامج كاتب العدل (Kenotariatan) جامعة ديونينغورو (UNDIP) سيمارانج، ام 2007، في بحثه تحت العنوان تنفيذ اتفاق الائتمان باستخدام وثيقة المرسوم تعيين موظفي الخدمة المدنية في PT. بنك راكيات الإندونيسيا (Persero) فرع سالاتيغا (Pelaksanaan Perjanjian Kredit Dengan Jaminan Surat Keputusan Pengangkatan Pegawai Negeri Sipil di PT. Bank Rakyat Indonesia Cabang Salatiga) وصياغة المشكلة المؤلف هي عن بناء القانوني في تنفيذ اتفاقية التمويل مع وثيقة مرسوم أو الجهاز تعيين موظفي الخدمة المدنية (Surat Keputusan Pengangkatan Pegawai Negeri Sipil) في البنك راكيات إندونيسيا (PT. Bank Rakyat Indonesia Persero) فرع سالاتيغا، مع اتصاله بجملة الافتراضية (klausula default) ووثيقات (collateral) في إلتزام الإئتمان المصرفي. وكيفية لتحليل المسئلة الائتمان في حال تخلف المقترض عن الدفع (wanprestasi). والهدف من هذا البحث شرح التوثق باستخدام مرسوم الجهاز تعيين موظفي الخدمة المدنية (Surat Keputusan Pengangkatan Pegawai Negeri Sipil) للحصول على قروض مصرفية . نوع هذا البحث هو البحث التجريبي. تستخدم هذه البحث منهج القضية. في عملية تحليل البيانات يستخدم التحليل الإستنتاجي والإستقرائي. النتيجة من هذه البحث أن الوثيقة على اتفاقية القرض في البنك راكيات إندونيسيا (PT. Bank Rakyat Indonesia Persero) فرع سالاتيغا باستخدام المرسوم او الجهاز تعيين موظفي الخدمة المدنية (Surat Keputusan Pengangkatan Pegawai Negeri Sipil) جائز لكن طبيعته لا

يمكن تنفيذها مباشرة، لأنه هو وثيقة الثقة من المقترض للبنك. وكيفية التحليل المسئلة الائتمان في حال تخلف المقترض عن الدفع هي ليس مباشرة وفقا لأزمة الائتمان الناجمة عن المؤسسة التي ذابت أعمال المقترض، وراتب أمين الصندوق، ومنذ التقاعد / التقاعد المبكر.

أما البحث الذي قدمها الباحث هي البحوث التي تركز على مناقشة التوثيق باستخدام سيتم حسابي الذي لم يعرف تصنيفه هل هو من موجود أو غير موجود، منقول أو غير منقول إن كان لم يعرف ولكن يمكن السيطرة عليه وله القيمة الاقتصادية. والفرق الرئيسي من البحث السابق هو الهدف من هذا البحث إلى استكشاف ودراسة عميقة عن كيفية تقديم الوثائق باستخدام سيتم حسابي وهو نوع من حساب التحسيني الذي لا يمكن تصنيفها في موجودة أو غير موجودة، منقول أو 'ير منقول وموقفه التوثيق به، وهذا البحث لا يقتصر على القروض المصرفية، ولكن أيضا في الوثائق القروض غير المصرفية، وكذلك عن كيفية بناء القانوني في مراجعة القانون المدني والحكم الإسلامي. هذا ما سوف يكون مزية هذه البحث، لأن البحث السابق لم يناقش تشييد القانون من وجهة نظركم الإسلامي.

2. بحث فيصال

فيصال، كلية الشريعة، جامعة شريف هداية الله الإسلامية، عام 2015، في أطروحة تحت العنوان كيفية الوثائق باستخدام قرار والأمن لموظفي الخدمة المدنية عند بنك راكيات اندونيسيا في عاصمة الخاصة جاكرتا (*Mekanisme Objek agunan pada Bank Rakyat Indonesia dengan Jaminan Surat Keputusan Pegawai Negeri Sipil di Lingkungan Pemerintahan Daerah Khusus Ibukota Jakarta.*) وصياغة المشكلة من هذه الدراسة

هي كيفية الوثائق وموقفه القانوني عن التوثيق باستخدام الجهاز تعيين موظفي الخدمة المدنية

(Surat Keputusan Pengangkatan Pegawai Negeri Sipil) الذي تعتبر أن هذه الوثيقة ليس له قيمة التحويل/ قيمة اقتصادية، ولكن في الممارسة المصرفية هو يمكن ان يكون وثيقة الائتمان. نظرا، أن لموظفي الخدمة المدنية (PNS) في كثير من الأحيان تصل إلى الاضطراب الإدارية والمؤسسية يحتمل أن تكون المقترض تخلف عن الدفع (wanprestasi). ونوع هذا البحث هو البحث المكتبي. تستخدم هذه الدراسة المنهج النظري. في عملية تحليل البيانات يستخدم التحليل الوصفي. أما نتيجة هذا البحث هي أن الجهاز تعيين موظفي الخدمة المدنية (Surat Keputusan Pengangkatan Pegawai Negeri Sipil) في بنك راكيات اندونيسيا (BRI) يسهل على المقترضين المحتملين لأن المقترضين تقدم ذلك المرسوم بين يدي البنك في كافية الفرع من فروع بنك راكيات اندونيسيا (BRI) في جميع مناطق إندونيسيا التي لديها تعاون مع المؤسسة حيث المدین، ويعتبر أن تكون مشروعة كضمان قرض من جانب المقترض. في حال التخلف عن السداد، سوف يؤخذ خطوط القرباة (غير التقاضي) ثم القانوني (التقاضي). والفرق الرئيسي من الأبحاث السابقة أن هذه الدراسة تركز على ضمانات باستخدام سيتم الحسابي التي لا يمكن تصنيفها على أنه منقولة أم غير منقولة، موجودة أم غير موجودة، مع كونه سيتم الحسابي شيء منظور. والهدف من هذا البحث لإستكشاف ودراسة عميقا عن موقف القانوني عن التوثق باستخدام سيتم الحسابي في الائتمان أو القروض وفقا لمراجعة القانون المدني والحكم الإسلامي. هذا ما سوف يكون مرية من بحث الباحث، لأن البحث السابقة لم يناقش تشييد القانون من نظر الحكم الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا البحث لا يقصر على الجوانب القانونية لممارسة إعطاء الوثيقات المصرفية، بل يشمل أيضا ممارسة توفير الوثيقة غير المصرفية ،

أي الذي تحدث في المجتمع في حياته اليومية لأن الصيغة القرض المصرفي وغير المصرفي في هذا البحث هي مختلف تماما.

3. بحث عبد الحبيب مذكر

عبد الحبيب مذكر، كلية الشريعة جامعة مولانا مالك إبراهيم مالانج، عام 2016، في أطروحة تحت العنوان حقوق الطبع والنشر كوثيقة الرهن التسجيلي من منظور القانون رقم 42 لعام 1999 بشأن الرهن التسجيلي والحكم الإسلامي (*Hak Cipta Sebagai Objek Jaminan Fidusia*) *Perspektif Undang-Undang Nomor. 42 Tahun 1999 Tentang Jaminan Fidusia dan Hukum Islam*. وصياغة المشكلة من هذه الدراسة هي الجوانب القانونية عن حقوق الطبع والنشر (Hak Cipta) باعتباره كوثيقة الإئتمان يعني الرهن التسجيلي عند القانون رقم 42 لعام 1999 بشأن الرهن التسجيلي وعند الحكم الإسلامي. هذا البحث هو البحث القانوني المعياري باستخدام النهج المفاهيمي القانوني المقارنة. أما مصادر المواد القانونية التي استخدمت هي المواد القانونية الأولية والثانوية والثالثية. أما طرق جمع البيانات بطريق وثائق الدراسة باستخدام تحليل المحتوى. ونتائج هذا البحث هو أنّ حقوق الطبع والنشر تستخدم كمواضيع لللائتمانية ليس له لائحة واضحة تتعلق بكائن من أي حقوق الطبع والنشر التي يمكن تقديمها كوثيقة الإئتمان، وهذا هو الذي يتطلب مبدأ التخصص التقى القانون للرهن التسجيلي، وتحديد قيمته يحتاج إلى المؤسسة التقويمية حتى يمكن أنّ قيمة حقوق الطبع والنشر عندما تستخدم كائنات الائتمانية يمكن أن يعرف على وجه اليقين، حين تنفيذ حقوق الطبع والنشر عند تخلف المقترض هو الصعب على المقرض، لأن حقوق التأليف والنشر لديه خصائص

الأجسام المتحركة غير المادي غير صالحة في قانون حقوق الطبع والنشر وقانون الائتمانية. تعتبر الحكم الإسلامي أنها الأموال غير المادية أو المنفعة حتى يمكن استخدامها كوثيقة للقروض بعقد الرهن التسجيلي وأن كائنات منها هي الفائدة الإقتصادية من حقوق الطبع والنشر. والفرق الرئيسي من البحث السابق أن هذا البحث تركز على الوثائق باستخدام ستيم الحسابي. وبالإضافة إلى ذلك، أن هذا البحث يفصل بين التوثق المصرفية وغير المصرفية. وأن هذا البحث يبحث أيضا عن موقف ستيم الحسابي مع كونه وثيقة عند الحكم المدني وحكم الإسلامي.

النمرة	الباحث/الجامعة	العنوان	التسوية	الاختلاف
1	فطرية ديوي بورناماساري، ماجستير في برنامج كاتب العدل جامعة ديونيوغورو (UNDIP) سيمارانج، عام 2007	تنفيذ اتفاق الائتمان باستخدام وثيقة المرسوم تعيين موظفي الخدمة المدنية في PT. بنك راكيات الإندونيسيا (Persero) فرع سالاتيغا (Pelaksanaan) <i>Perjanjian Kredit Dengan Jaminan Surat Keputusan Pangkatan Pegawai Negeri Sipil di PT. Bank Rakyat Indonesia (Persero) Cabang (Salatiga</i>	يناقش توفير الوثيقة في القروض والإئتمان	1. الوثيقة المستخدمة هي الجهاز تعيين موظفي الخدمة المدنية (SK-) (PNS) 2. البحث التجريبي 3. يقصر على توفير الوثيقة للقروض المصرفية 4. ليس فيه التحليل من منظور الحكم الإسلامي
2	فيصال، كلية الشريعة، جامعة	كيفية الوثائق باستخدام قرار والأمن	1. يناقش عن توفير الوثيقة في	1. الوثيقة المستخدمة هي الجهاز تعيين

<p>موظفي الخدمة المدنية (SK-PNS) 2. يقصر على توفير الوثيقة للقروض المصرفية 3. ليس فيه التحليل من منظور الحكم الإسلامي</p>	<p>القروض والإئتمان 2. البحث المعياري</p>	<p>لموظفي الخدمة المدنية عند بنك راكيات اندونيسيا في عاصمة الخاصة جاكرتا (Mekanisme Objek) agunan pada Bank Rakyat Indonesia dengan Jaminan Surat Keputusan Pegawai Negeri Sipil di Lingkungan Pemerintahan Daerah Khusus (Ibukota Jakarta.</p>	<p>شريف هداية الله الإسلامية، عام 2015</p>
<p>الوثيقة من حقوق الطبع والنشر</p>	<p>1. يناقش عن توفير الوثيقة في القروض 2. البحث المعياري 3. يدمج بين نظر الحكم الوضعي وحكم الإسلامي</p>	<p>حقوق الطبع والنشر كوثيقة الرهن التسجيلي من منظور القانون رقم 42 لعام 1999 بشأن الرهن التسجيلي والحكم الإسلامي (Hak Cipta) Sebagai Objek Jaminan Fidusia Perspektif Undang-Undang Nomor. 42 Tahun 1999 Tentang Jaminan Fidusia (Dan Hukum Islam</p>	<p>3 عبد الحبيب مذكر، كلية الشريعة جامعة مولانا مالك إبراهيم مالانج، عام 2016</p>

ذ. طريقة عرض البحث

في طريقة عرض البحث ، يحدد الباحث نظرة أساسية للمناقشة التي يتم تنظيمها في تقرير

بحثي منهجي. هذا البحث الذي تحت العنوان التوثق باستخدام ستيم الحسابي عند الحكم المدني

والحكم الإسلامي، لديه جزآن وهما جزءاً شكلي وجزءاً أساسي. جزءاً شكلي يتكون من الإغلاق، الصفحة الأصلية، الصفحة المصادقة، الإهداء، ومبادئ توجيهية الحروف جدول المحتويات والملخصات. أما الجزء الأساسي يتكون من خمسة أبواب، ويتضمن كل باب الفصل الفرعي، منها:

الباب الأول: مقدمة. في هذا الباب يشرح الباحث الخلفية البحث التي توفرت الأساس المنطقي تتصل على أهمية هذا البحث. وبعد ذلك، عُيّن صياغة المشكلة التي توضح محور البحث، ثم غرض البحث الذي تصف النتائج المرادة وضحها الموافق بصياغة المشكلة، ثم فوائد البحث نظرية كانت أو عملية. وبعد ذلك هي التعريفات لمعرفة تحديد تعريف كل متغير المتعلقة للمناقشة، بحيث لا يصير تفسيرات متعددة. القسم التالي هو الدراسات السابقة يحتوي على معلومات حول الأبحاث التي تم القيام به من قبل الباحث، الذين لديهم تشابه شخصية وخلافات مع الدراسة فحصه الباحث للتأكد من أن الدراسة ليست نتيجة الازدواجية / الانتحال. والتالي هو طريقة البحث المستخدمة في إجراء هذه الدراسة، الذي فيها مصادر المواد القانونية، وطريقة جمع المواد القانونية، وطرق تحليل المواد القانونية. والأخير هو طريقة عرض البحث، يصف المنطق المستخدم في مناقشة هذه الدراسة بدأ من الباب الأول وهو المقدمة، حتى الإختتام وهو النتيجة والاقتراحات.

الباب الثاني: الأيطار النظري. يحتوي على أفكار أو المفهوم القضائي باعتباره الأساس النظري لتقييم وتحليل المشكلة وتوفير المعلومات والأساليب المتصلة لمشكلات البحث. و في فرعية هذا البحث شرح على التوثق باستخدام ستيم الحسابي. الأول هو الإستعراض عن حكم الوثيقات الذي فيه يُبحث الحكم العقد. وبعد ذلك هو الإستعراض النظري عن الرهن عند الحكم المدني والحكم الإسلامي. ولأخير هو الإستعراض عن الستيم الحسابي.

الباب الثالث: المناقشة. يتكون من البحث والمقارنة بين النظرية والواقع، وتحليل القانون على

التوثيق باستخدام ستيبم الحسائي عند الحكم المدني والحكم الإسلامي.

الباب الرابع: الإختتام. يتكون من الخلاصة والاقتراحاتالخلاصة في هنا هو الجوابمن مشكلة

البحث. أما الاقتراحات هي الإقتراح من قبل الأطراف المعنية أو سلطات موضوع يتم فحص لأن

يعمل حتى يحصل خير المجتمع وكذلك الإقتراح للبحوث اللاحقة في المستقبل.



الباب الثاني

الإطار النظري

أ. الإستعراض على الأحكام الوثائقية

1. حكم الوثيقات

كان المصطلح الأحكام الوثائقية قيلت هو ترجمة من مصطلح *security of law* أو

zekerheidsrechten أو *zekerheidstelling*. وفيما يتعلق معنى الأحكام الوثائقية قيلت

ليسالكثير من الكتابات ذكرت على تعريفها. صياغة حكم الوثيقات بصفة عامة

تفسر علماً أنها تسليم الممتلكات أو نية الشخص لدفع قروضه.

الوثيقة عند القانون رقم 7 سنة 1992 في شأن المصرفية المعدل بالقانون رقم 10 لسنة 1998

نصت علماً أنها اعتقاد علماً بالإيمان والقدرة المقترض لدفع قروضه بما يتفق عليه.

قررت المادة 1131 من كتاب الحكم المدني أن جميع المنقولات وغير المنقولات للمقترض موجودا او سيكون موجودا ضمان لجميع التحالفات الفردية له. أما في المادة 1132 قررت أن ذلك البضائع ضمن ماعيا لجميع المقرضين عليه، وحصيل شراء ذلك البضائع مقسوم على قدر الإئتمان إلا إذا كان بينهم علة التقديم صالح للدفع. ومن ثم إذا كان المقترض له المقرضين فموقفهم غلى سواء (*Parasitas Crediturionom*). وإذا كان ثروة المقترض لم تكفى لدفع قروضهم فدفع المقرضين بقدر قاعدة الإستواء (*asas keseimbangan*) يعني على قدر إئتمان.

ولكن هناك الحيلة في كتاب الحكم المدني على قاعدة الإستواء في المادة 1132 التي قررت "إلا إذا كان بينهم علة التقديم صالح للدفع". تلك العلات الصالحة يساوي بما قررت 1133 يعني إذا كان لهم حق التقديم (*hak privilege*) وهو الرهن و رهن العقاري. حق التقديم هو الحيلة عن القانون مع أن الرهن والرهن العقاري هما الحيلتان من الحالة الإلتزام. حتى إذا كان بين المقرضين الإئتمان بحق التقديم، فحصيل شراء ثروة المقرضين لدفع ذلك الإئتمان. والباقي يُقسم بناء على الإئتمان الذي ليس له حق التقديم.

الإئتمانات التي لها حق التقديم تسمى ب *piutang preferen* أو الإئتمان الخاص، مع أن الإئتمانات التي ليست لها حق التقديم تسمى ب *piutang konkruen* أو الإئتمان المتوسط.

والمقرض الذي له الإئتمان الخاص يسمى بالمقرض الخاص، أما المقرض الذي له الإئتمان المتوسط يسمى بالمقرض المتوسط. والمقرض الخاص لديه حق التقديم في دفع إئتمانه.³³

³³Purwahid Patrik dan Kashadi, *Hukum Jaminan Edisi Revisi dengan UUHT*, (Semarang : Fakultas Hukum Universitas Diponegoro, 2001), h.6-7

أما الوثيقة فهي الواجبة التي اعطاها المقرض إلى المقرض بسبب العقد. ³⁴ وعند J. Satrio أنّ

حكم الوثيقة هو الحكم الذي ينظم الوثائق عن إئتمان المقرض إلى المقرض. ³⁵ وعرف Salim

HS أنّ حكم الوثيقة هو جميع القاعدة الحكمية نظمت العلاقة بين المقرض والمقرض في حالة

التوثق لنيل تسهيلة الإئتمان. ³⁶

الإلتزام التوثق هو اشتقاق من الإلتزام القروض أو الإئتمان. لا بد في هذا البحث من التمييز بين

الإلتزام القروض والإلتزام الإئتمان. تعريف الإئتمان مكتوب في القانون رقم 10 لعام 1998، المادة 1

فكرة 11 كما يأتي: ³⁷

Kredit penyediaan uang atau tagihan yang dapat dipersamakan dengan itu, berdasarkan persetujuan atau kesepakatan pinjam-meminjam antara bank dengan pihak lain yang mewajibkan pihak peminjam untuk melunasi utangnya setelah jangka waktu tertentu dengan jumlah bunga

توفير الإئتمان من المال أو الذي يمكن مساواته مع ذلك، على أساس إلتزام الإئتمان بين البنوك والأطراف الأخرى التي تتطلب من المقرض لدفع القروض بعد فترة معينة مع مقدار الفائدة

ومن حيث تطوير المصرفي الحديث أنتعريف الإئتمان لا يقتصر على الإئتمان للعملاء فقط

أو الإئتمان التقليدية، ولكن على نطاق أوسع معكون المرونة الإئتمان الخاصة بهم التي توفرها. ومن

تعريف الإئتمان التي هي واسعة جدا، البنك كالمقرض في الاضطلاع بدورها يجب أن تستند إلى

³⁴ H. Budi Untung, *Kredit Perbankan di Indonesia*, (Yogyakarta: Andi, 2000), h.56

³⁵ J. Satrio, *Hukum Jaminan, Hak-Hak Jaminan Kebendaan*, (Bandung: PT. Citra Aditya Bakti, 2003), h. 3

³⁶ Salim HS., *Perkembangan Hukum Jaminan di Indonesia*, (Jakarta: PT. Raja Grafindo Persada, 2004), h.6

³⁷ Undang-undang No 10 Tahun 1998, sebagaimana tertuang dalam pasal 1 ayat 11

سياسة للحفاظ دائما على التوازن الصحيح بين الرغبة في تحقيق أرباح في شكل معدل الفائدة على جانب واحد بهدف السيولة والملاءة المالية للبنوك على الجانب الآخر.

كان الإئتمان والقروض المتفق عليه بين المقرض والمقترض يوجب أن يكون مكتوبا، أما شكله و صيغته في المصرفية كلهما من البنك، لكن لا بد من أن يكونا غامدا و واضحا. و يجب أن يكونا مكتوبا فيه الاهتمام بصحة والشروط القانونية كما يجب أن يحتوي بوضوح مقدار مبلغ الائتمان، المدى، وإجراءات سداد الائتمان، وغيرها من المتطلبات التي تنتشر في اتفاقية التمويل.

إلتزام الإئتمان عند الحكم المدني نوع من التزام القروض المنظم في الكتاب الثالث الحكم

المدني. والإئتمان من نوع القروض في أي شكل كان ، حيث نص في المادة 1754-1769

الكتاب الحكم المدني. وأما تعريف التزام الإئتمان هو الإلتزام يبين المقرض والمقترض، والذي صار متفقا عليه وجب أن يكون مكتوبا.³⁸

وأما تعريف الإلتزام مذكور في الكتاب الثالث المادة 1313 من الكتاب الحكم المدني:³⁹

Suatu persetujuan adalah suatu perbuatan dimana satu orang atau lebih mengikatkan diri terhadap satu orang lain atau lebih

الإلتزام هو الإتفاق أن يرتبط الشخص نفسه الى شخص واحد فأكثر

فيا الكتاب الثالث من الحكم المدني لا توجد أحكام محددة بشأن الإلتزامات. ولكن يبدأ إلى

مبدء حرية التعاقد (kebebasan berkontrak)، العاقدون له حق لتعيين مادة و مضمون الإلتزام

³⁸ Subekti dan Tjitrosudibio, *Kitab Undang-Undang Hukum Perdata*, h.451

³⁹ Subekti dan Tjitrosudibio, *Kitab Undang-Undang Hukum Perdata*, h.338

مادام لا يتعارض مع القانون والنظام العام، والآداب، واللياقة . وإذا وافق كلهم ذلك إلتزام الإئتمان أصبح مرتبطا ملزما قانونيا بينهم.

وكانت مناقشة هذا الإلتزام

الإئتمان، في كثير من الأحيان في الممارسة العملية، يطلب من المقترضين لتوفير التفسيرات (representaitons) والوثائق (warranties) والعهود (covenants). التفسيرات (representaitons) هي بالأوصاف التي تقدمها المقترض لتجهيز الأئتمان. والوثائق (warranties) هي بالوعد، علسبب المثل، يعد المقترض ضسو في حمي ثروة شركتها وأصولها التي تتمكك الوثائق لتلك حصول لعلم ذلك القروض. والعهود (covenants) هي العهد ألا يفعل شيئا مثل العهد أن المقترض لتتعد الاندماج مع شركة أخرى بأو يبعأ ونقل جزء كلهم أن أصولها دون الحصول لعلمنا البنك.⁴⁰

أما أطراف في التزام الإئتمان لعلمنا النحو التالي:

ب. المقرض أي معطئ الأئتمان هو البنك أو المؤسسة المالية أخرى، علسبب المثل للشركات لتأجير.

ت. المقترض أي مستلما الأئتمان، وهو كل حزب بوصفه مواضيع قانونية.

أنا لعناصر المكونة للإلتزام الائتماني هو مثل الإلتزام بشك لعلم، لذلك يوجب المتساوية في الشروط

المتطلبات للمشروع للاتفاق، يعني:⁴¹

⁴⁰ Muhammad Djumhana, *Hukum Perbankan Indonesia*, (Bandung: PT. Citra Aditya Bakti, 2006), h.505

⁴¹ Subekti dan Tjitrosudibio, *Kitab Undang-Undang Hukum Perdata*, pasal 1320, h.339

أ. الإتفاقية الملزمة بينهم

الإتفاقية في العقد هي تقييم بالرضى بينهم المعلنة بعدمها إذا وجد الغش والخطأ والإكراه وسوء المعاملة.

ب. أهلية التصرف في اتخاذ الإلتزام

يعني أن العاقدين في الإلتزامهما يمكن أن يعبر بالمواد القانونية، والذي ليس لأهلية التصرف هو

لم يبلغ سن الرشد، والناسالدين يتموضعها في الرقابة / الوصاية، والجنون.

ت. قضية محددة

يعني أنها إذا اتخذ الإلتزام، ينبغي أن يكونوا واضحين حيث يمكن تحديد حقوق والواجبات بينهما.

ث. الأسباب التي ليست ممنوعة

يعني أن الإلتزام يجب أن لا تتعارض مع البعض من قانون النظام العام والآداب.

تلك القضية يوجب تطبيق المبادئ العامة في الإلتزام، وهي: ⁴²

أ. المبدأ عدم الاقتصاص (Asas tidak boleh main hakim sendiri)، ألا يسمح

العاقدين اتخاذ الإجراء إلا لضرورة لتنفيذ الحق التي هي شكت لتعسف ودون الحصول لعلم موافقة من السلطات الأخ

رأي من خلال المحاكم حتى سبب الضرر.

ب. مبدأ حرية التعاقد (Asas kebebasan berkontrak)، يعني العاقدون له حق لتعيين المادة

و المضمون الإلتزام مادام لا يتعارض مع القانون والنظام العام (المادة 1338 من الكتاب

الحكم المدني).

⁴² Soeroso, Perjanjian Di Bawah Tangan, (Jakarta: Sinar Grafika, 2010), h.16

ت. المبدأ الإتفاقي (Asas konsensualisme)، يعنياً بالإلتزام صحيح لازم إذا كان متفق بين

المتعاقدين (المادة 1320، الفكرة 1 من الحكم المدني)

ث. مبدأ الحماية القانونية (Pacta sunt servanda / Asas kepastian hukum)، يعنياً بالإلتزام

اتخذ صحيحاً تحت القانون هو لازم ويجري كالقانون لهما (المادة 1338، الفقرة 1 من الحكم

المدني)

إلتزام الإئتمان لديهمهمات، منها:⁴³

أ. إلتزام الإئتمان هي الإلتزام الرئيسي . يعني أنّ إلتزام الإئتمان عين صحة وبطل الإلتزام

التكميلي الذي تبعا له مثل الإلتزام التوثق.

ب. إلتزام الإئتمان دليل على حدود الحقوق والواجبات بين المقرض والمقترض .

ت. إلتزام الإئتمان أداة لمراقبة الإئتمان .

أما الغاء أو انقضاء إلتزام الإئتمان نُصّت في المادة 1381 من الحكم المدني بشأن إلتزام الإئتمان . كان أكثر

سببا في انتهاء إلتزام الإئتمان في الممارسة هي كما يأتي :

أ. الدفع

ب. صفقات الدفع نقداً، تليها تخزيناً وتخفيض

ت. تجديد القروض

ث. التعويض

⁴³ Gatot Wardoyo, *Sekitar Klausul-klausul Perjanjian Kredit Bank*, (Bandung: Alumni, 1992), h. 64

ج. لأنها اختلاط القروض؛ التفريغ القروض. إتلاف البضائع القروض

ح. الإلغاء.

أما إلتزام القروض قد نصّ في الكتاب الثالث في باب الثالث عشر يعني في المادة 1754 الكتاب

الحكم المدني، حيث نصّ: ⁴⁴

Perjanjian pinjam-meminjam ialah perjanjian dengan mana pihak yang satu memberikan kepada pihak yang lain suatu jumlah tertentu barang-barang yang menghabis karena pemakaian, dengan syarat bahwa pihak yang belakangan ini akan mengembalikan sejumlah yang sama dari macam dan keadaan yang sama pula.

الإلتزام القروض هو الإلتزامن حيث يعطيا حد الطرفينا الطرف على الطرف الآخر مبلغ معين من السلع الاستهلاكي، بشرط أن لا خير سيعود على نفسه العدد من أنواعه وحال.

ومن هذا التعريف، يمكننا أن ننظر إليها بعض العناصر الواردة في إلتزام القروض، وهي:

أ. الأطراف / العاقدين

ب. الإتفاقية

ت. السلع/ البضائع المحددة

ث. وجود سداد/ دفع القروض

ج. التزامات أي الواجبات المسؤولة للمقرض

التزامات أي الواجبات المسؤولة للمقرض هي: لا ينبغي للمقرض أن يسئل العود من الشيء الذي

يقرضه قبل مرور الوقت المحدد في الإلتزام. هذا هو كما نصّه المادة 1759 من الكتاب الحكم المدني، هذا

النظام مناسب. ويذكر في المادة 1760 من الحكم المدني: ⁴⁵

⁴⁴ R Subekti, *Aneka Perjanjian*, (Bandung: PT. Citra Aditya Bakti, 1995), h. 125

Jika tidak telah ditetapkan sesuatu waktu, hakim berkuasa, apabila orang yang meminjamkan menuntut pengembalian pinjamannya, menurut keadaan, memberikan sedikit kelonggaran kepada si peminjam.

إذ الميحدّد موعد، ساط

القاضي حيث كان الشخص يطلب السداد/الدفع القرض وفق الظروف، أعطاء فسحة صغيرة للمقترض

في المادة 1761 من الحكم المدينين تنص على أنها إذا تم الإلتزام بين العاقدين يعني الطرف الأول يقترض

شيء أو بعض المال، وسيعود عندما كان قادراً على ذلك، فإن القاضي، نظراً للظروف، ستحدد وقت العودة. كان

التقويم على القدرة المقترض في الأساس هو شخصي . فيمواجهة مثل هذا الوعد، فإن القاضي يعين

موعد السداد القرض كما يقوم معلماً اتفاقاً لتعرف تعيينه تحديد .

بينما المادة 1753 من الحكم المدينين الذي هو حكم يتعلق بالقروض الإستعمالي أنه انعقد إذا كان المقروض هو من

أستهلاكه مثل الأرز والقمح والسكر والبنزين، وغير ذلك . وقررت المادة 1754 من الحكم المدينين أن الإلتزام

القروض تتطلب لبشرط أن كائنته من أستهلاكه. وإذا كان موضوع/كائن معاهدة هو من استعمالي فذلك

الإلتزام ليس من التزام القروض حتى يوجب إلعواقب قانونية مختلفة من التزام القروض .

2. أنواع الوثيقة من ناحية الكائنات

أنّ تعريف الوثيقة بناء على المادة 1131 الحكم المدني هي تشمل على جميع ثروة

المقترض موجوداً أم سيكون موجوداً في المستقبل أصبحت تلك الثروة وثيقة لجميع القروض المقترض. وقررت المادة

1132 أنّ تلك الثروة أصبحت وثيقة لجميع المقرضين، وحصيل بيع تلك الثروة يُقسم على قدر

القرض إلا إذا كانت هناك أسباباً بوجبه للأسبقية. باعتبار إلى ذلك أنه ينقسم الوثيقة إلى نوعان يعني الوثيقة

⁴⁵ Subekti dan Tjitrosudibio, *Kitab Undang-Undang Hukum Perdata*, h.452

القانونية، والوثيقة الناشئة من /الإلتزام الذاتي وهي تسمى بالوثيقة الخاصة . وينقسم الوثيقة الخاصة الى قسمين وهي الوثيقة المادية والوثيقة الفردية.⁴⁶

وأريد بالمادية هنا هي الشيء الذي يذكر في المادة 503-518 من الحكم المدني. وأما تعرفه كما نصته المادة 409 من الحكم المدني يعني، كل الشيء (السلع) أو الحقوق يجوز فيه الملكية. بينما نصت المادة 503 على تقسيم السلع إلى الموجود وغير الموجود. وأما المادة 504 من الحكم المدني تنقسمه على الإستهلاكي والإستعمالي.⁴⁷

حكم الوثيقات باعتبار كائنته (موضوعه) ينقسم إلى:⁴⁸

أ. حكم الوثيقات بموضوع السلع/الأموال (*Zakelijke Zekerheidsrechten*) وهو ينقسم

إلى:

1. حكم الوثيقات بموضوع الأموال العقاري (غير منقول) يسمى بالرهن العقاري (hipotik).

2. حكم الوثيقات بموضوع الأموال المنقولي يسمى بالرهن (gadai) والرهن التسجيلي (fidusia).

ب. حكم الوثيقات بموضوع الفردية (*Persoonlijke Zekerheidsrechten*) تنقسم إلى:

1. الوثيقة الشخصية الخاصة (*personal guaranty*)

2. الوثيقة تجاري (*corporate guaranty*)

⁴⁶Djaja S. Meliala, *Perkembangan Hukum Perdata Tentang Benda dan Hukum Perikatan*, (Jakarta: Nuansa Aulia.2008), h.45

⁴⁷ Subekti dan Tjitrosudibio, *Kitab Undang-Undang Hukum Perdata*, h.157

⁴⁸Mariam Darus Badruzaman, *Aneka Hukum Bisnis* (Bandung: Alumni, 1994), h.78

ب. الأستعراض في الرهن عند الحكم المدني

1. تعريف الرهن عند كتاب الحكم المدني

كان تعريف الرهن المقصود في هذا البحث هو الرهن بالنسبة إلى المادة 1150-1160

من الكتاب الحكم المدني . أن التعريف الرهن هي الأنشطة التوثيق بأموال متقوم إلى طرف آخر

لنيل تسهيلات القروض. وسيدفع بالنسبة إلى الإلتزام بين المقرض والمقترض.⁴⁹

الرهن الذي تعريفه و شروطه مثل الوثيقة (Pand في المصطلح الهولند) هو الوثيقة المالية المنقولة

المنظم في الكتاب الحكم المدني في المادة 1150، حيث تنص:

الرهن هو الحق المقرض على المال المنقول يقبضه إليه المقرض أو الآخر تحت اسمه، والذي يسلط المقرض لنيل الدفع عن قروضه من ذلك الأموال المتقدم من سائر المقترضين، المستثنى منه التكليف لبيع ذلك لأموال.

Gadai adalah suatu hak yang diperoleh seorang yang berpiutang atas suatu barang bergerak, yang diserahkan kepadanya oleh seorang berhutang atau oleh orang lain atas namanya, dan yang memberikan kekuasaan kepada si berpiutang itu untuk mengambil pelunasan dari barang tersebut secara didahulukan daripada orang-orang berpiutang lainnya; dengan kekecualian biaya untuk melelang barang tersebut dan biaya yang telah dikeluarkan untuk menyelamatkan setelah barang itu digadaikan, biaya-biaya mana harus didahulukan.

ومن ذلك البيان من المادة 1150 من الكتاب الحكم المدني، أنّ الرهن هو الحق المالية

المنقولة من المقرض إلى المقرض وثيقة عن قروض معين، يصوّر المقرض لديه حق التقديم على سائر

⁴⁹ Kasmir, *Bank dan Lembaga Keuangan Lainnya*, (Jakarta: PT. Raja Grafindo Persada, 2004), h.240

المقرضين (*Kreditur Konkruen*) المسمى بالمقرض الخاص (*Kreditur Preferen*)، بعد أن يدفع التكليف للبيع.⁵⁰

وقررت المادة 1132 و المادة 1133 من الحكم المدني أن الرهن هو من قروض الخاص (*piutang preferen*) حتى لا يكون المقرض خاصا أي مقدا (*preferen*) على سائر المقرضين (*kreditur konkruen*).

ومن ذلك البيانات أنّ الإلتزام يمكن أن يسمى بالرهن، أنه يجيب ان توفر هذه العناصر:

- (أ) الرهن مأخوذ من المنقولات أي المرهون من المنقولات
- (ب) أن يكون المرهون مخروج من سلطة المالك/الرهن (*inbezitstelling*). انبريتسيتيلنج
- (*inbezitstelling*) هي تسليم المرهون من المقترض الى المقرض حيث يكون ذلك التسليم شروطا مطلقا.
- (ت) أنّ الرهن منح حق التقديم (*hak preferensi*) للمقرض بأن يتقدم دفع قروضه عن سائر المقرضين (المسمى بالمبدء (*droit de preference*)).
- (ث) أنّ الرهن منح حق *parate eksekusi* يعني أخذ الدفع بنفسه من الرهون.

2. أوصاف الرهن عند كتاب الحكم المدني

كان الرهن حق التوثيق المالية، ولديه أوصاف خاصة وهي:⁵¹

⁵⁰ Rachmadi Usman, *Hukum Jaminan Keperdataan*, h.105

⁵¹ Abdulkadir Muhammad, *Hukum Perdata Indonesia*, (Bandung: PT. Citra Aditya Bakti, 2000), h.171

(أ) أنّ الرهن من الإلتزام التكميلي (*perjanjian aksesoir*) من الإلتزام الرئيسي (*perjanjian pokok*). وجوده بوجود الإلتزام الرئيسي وعدمه بعدمه.

(ب) أنّ الرهن هو وثيقة للقروض الذي وجب تخزينه من قبل المقرض.

(ت) أنّ الرهن لا يقبل التقسيم، ولا يلغى بسبب دفع بعض قروض المقرض.

3. انعقاد الرهن عند الكتاب الحكم المدني

كان انعقاد الرهن عند الحكم المدني على مرحلتين:⁵²

(أ) المرحلة الأولى: إلتزام القرض أو الإئتمان

المرحلة الأولى هي انعقاد إلتزام القرض أو الإئتمان مع العهد أن توفر المقرض المال المنقول كالوثيقة لقروضه

(ب) المرحلة الثانية: لتوفير وثيقة الرهن

المرحلة الثانية هي أن يقبض (*levering*) المقرض الوثيقة أي المرهون لأنّ صفة الرهن هي انبريتسيتيلنج (*inbezitstelling*) يعني أن يخرج المرهون من سلطة الراهن.

4. الغاء الرهن عند الكتاب الحكم المدني

أنّ الكتاب الحكم المدني لا ينظم اسباب تلغيه الرهن على سبيل خاصة. نصت في المادة 1150-

1160 أنّ أسباب إلغاء الرهن هي:⁵³

⁵² Mariam Darus Badrulzaman, *Aneka Hukum Bisnis*, (Bandung: Alumni, 1994), h. 94

⁵³ Rachmadi Usman, *Hukum Jaminan Keperdataan*, h. 144

(أ) إلغاء الإلتزام الرئيسي لأنه الإلتزام التكميلي، حيث أنّ وجود الرهن بوجود إلتزام القرض/ الإئتمان وعدمه بعدمه. وهذا النظام منظم في المادة 1382-1403 من الكتاب الحكم المدني.

(ب) استقلال المرهون من سطر المرتهن/ المقرض، كما نصّته المادة 1152 الفكرة 1 من الكتاب الحكم المدني

(ت) أنّ يُستقلّ المرهون من المرتهن مجاناً، كما نصّته المادة 1152 الفكرة 2.

5. إعدام (Eksekusi) الرهن عند الكتاب الحكم المدني

وبالنسبة إلى المادة 1155 الفكرة 1 من الكتاب الحكم المدني أنّ المقترض تخلف السداد، فللمرتهن حق لشراء المرهون بنفسه (*parate eksekusi*) لنيل الدفع منه. وبإقامة ذلك فالمرهون قد ملكه الآخر، فالرهن ملغى.⁵⁴

ت. الإستعراض علي الرهن التسجيلي (عند الحكم المدني)

1. تعريف الرهن التسجيلي

كان جنس آخر من الوثيقة القرض هو الرهن التسجيلي (*fidusia*). وأما الفرق بين الرهن

والرهن التسجيلي إنما في السلطة (*bezit/penguasaan*)، حيث كان في التوثق بطريق الرهن أنّ

المرهون تحت سلطة المرتهن، بينما التوثق بطريق الرهن التسجيلي أنّ المرهون تحت سلطة الراهن. أنّ

الرهن والرهن التسجيلي مختلف، لأنّ في الرهن التسجيلي ليس فيه الثالث لتخزين المرهون، حيث

⁵⁴ J. Satrio, *Hukum Jaminan, Hak-Hak Jaminan Kebendaan*, (Bandung: PT. Citra Aditya Bakti, 2002), h. 132

أنَّ المرهون فيه تحت سلطة الراهن (*constitutum possessorium*) في باب المقرض المستخدم
 55.(peminjam pakai).

كان مصطلح *fidusia* مصدر من مصطلح الهولند *fiducie* بينما في مصطلح الإنجليزية يسمى
 ب *fiduciary transfer ownership* المتساوي بالحماية أو الثقة. وذكر في الدراسة الأخرى أنه
 يسمى ب (FEO) *eigendom overdact* يعني تسليم الحقوق الملكية بالنسبة إلى الحماية والثقة.
 ونصت المادة 1 الفكرة 1 من القانون رقم 42 سنة 1999 بشأن *fidusia* (الرهن التسجيلي)
 أنه: 56:

الرهن التسجيلي (*fidusia*) هو تنقيط الحقوق الملكية على الأموال بالنسبة إلى
 الحماية والثقة، بشرط أن الأموال نقل حقوق مملكته بقاء تحت سلطة المالك.
Fidusia adalah pengalihan hak kepemilikan suatu benda atas dasar kepercayaan dengan ketentuan bahwa benda yang hak kepemilikannya dialihkan tersebut tetap dalam penguasaan pemilik benda.

وذلك التعريف مذكرة أيضا في الفكرة 2 من المادة 1 القانون رقم 42 سنة 1999 بشأن
fidusia (الرهن التسجيلي)، أنه: 57:

الرهن التسجيلي (*fidusia*) هو حق الوثيقة على الأموال المنقولة موجودا
 كانت أو غير موجودة خصوصا في المباني لا يمكن لها حق الإرتقاف (*Hak Tanggungan*)
 كما بينها القانون رقم 4 سنة 1996 بأن حق الإرتقاف
 الذي يبقى تحت سلطة الراهن وثيقة للقروض المصوّر مقرضه مقدم على سائر
 المقرضين.

⁵⁵ Usman, *Hukum Jaminan Keperdataan ...*,187

⁵⁶ Salim HS, *Perkembangan Hukum Jaminan Di Indonesia*, (Jakarta: PT Raja Grafindo Persada, 2004), h. 55

⁵⁷ UU No. 42 Tahun 1999 Tentang Jaminan Fidusia Lembaran Negara Republik Indonesia Tahun 1999 Nomor 168.

Jaminan Fidusia adalah hak jaminan atas benda bergerak baik yang berwujud maupun yang tidak berwujud dan benda tidak bergerak khususnya Bangunan yang tidak dapat dibebani hak tanggungan sebagaimana dimaksud dalam Undang-undang Nomor 4 Tahun 1996 tentang Hak Tanggungan yang tetap berada dalam penguasaan Pemberi Fidusia, sebagai agunan bagi pelunasan uang tertentu, yang memberikan kedudukan yang diutamakan kepada Penerima Fidusia terhadap kreditor lainnya.

اما العناصر في الرهن التسجيلي (fidusia) :⁵⁸

(أ) وجود الوثيقة

(ب) المرهون من موجود أو غير موجود والعقاري مثل المباني لا يمكن له حق الإرتقاف

(hak tanggungan).

(ت) المرهون يبقى تحت سلطة الراهن

(ث) منح حقوق التقديم للمقرض/للمرتهن

هذا الحال بين أنّ الرهن التسجيلي (fidusia) من الوثائق المالية المنقولة التي يمنح للراهن

المقترض السلطة عليها.⁵⁹

في هذا الحال، إذا كان القروض يوثق بالرهن التسجيلي (fidusia) ومدفوعا به، فحق الملك

رجع إلى المقرض، ولكن إذا لو يدفع ذلك القروض فالمرهون يباع، أما حصيلة مأخوذة بقدر قروض

المقترض. وإذا وجد الزيادة فهو للراهن/المقترض ولكن إذا نقص الحصيل فوجب للمقترض أن يدفع

الباقى.⁶⁰

⁵⁸ Salim HS, *Perkembangan Hukum Jaminan Di Indonesia*, (Jakarta: PT Raja Grafindo Persada, 2004), h. 57

⁵⁹ Munir Fuady, *Hukum Jaminan Utang*, (Jakarta: Erlangga, 2013), h. 102

⁶⁰ Fuady, *Hukum Jaminan Utang ...*,102

2. أوصاف الرهن التسجيلي

أنّ الرهن من الإلتزام التكميلي (*perjanjian aksesoir*) من الإلتزام الرئيسي (*perjanjian pokok*). وجوده بوجود الإلتزام الرئيسي وعدمه بعدمه.⁶¹ قد نصّ المادة 4 القانون رقم 42 سنة

1999 بشأن *fidusia* (الرهن التسجيلي) أن الرهن التسجيلي (*fidusia*) هو الإلتزام التكميلي ينشأ منه الواجبة للعاقدين يعني أن يمنح شيئاً، أن يفعل شيئاً، المتقوم قيمة النقود.

وبالنسبة إلى ذلك انظام حيث أنه من الإلتزام التكميلي فنظامه مذكورة في المادة 1253 أو

1256 من الكتاب الحكم المدني قررت ان إلغاء الرهن التسجيلي (*fidusia*) بسبب الدفع.⁶²

أما أوصاف الرهن التسجيلي (*fidusia*) كمثل ذلك:

(أ) أنه متعلق ومتّبع إلى الإلتزام الرئيسي

(ب) أنّ صحّته بصحة الإلتزام الرئيسي

(ت) أن توفرت المضمون في الإلتزام الرئيسي

كان صفة التكميلي بعاقب، أن:⁶³

(أ) الإلتزام الرهن التسجيلي (*fidusia*) ملغاة بإلغاء الإلتزام الرئيسي

(ب) الإلتزام الرهن التسجيلي (*fidusia*) منتقل إلى من انتقل الإلتزام الرئيسي إليه

(ت) الإلتزام الرهن التسجيلي (*fidusia*) هو الإلتزام التكميلي. إذن، كان إلغاء ليس مؤثر

للإلتزام الرئيسي.

⁶¹ Rahmadi Usman, *Hukum Jaminan Keperdataan*, (Jakarta: Sinar Grafika, 2008), h. 164

⁶² Usman, *Hukum Jaminan Keperdataan* ...,165

⁶³ Usman, *Hukum Jaminan Keperdataan* ...,165

كان الرهن التسجيلي (fidusia) لديه صفة أخرى يعني *droit de suite* قررتها المادة 20 من

UUJF وهي:

أن في الرهن التسجيلي (fidusia) متبّع للمرهونأين ما كان إلا إذا كان التنقيط على المخزون.

Jaminan fidusia tetap mengikuti benda yang menjadi objek jaminan fidusia dalam tangan siapa pun benda tersebut berada. Kecuali pengalihan atas benda persediaan yang menjadi objek jaminan fidusia

وذكرت في بيانات عن المادة 20 أنّ المقصود من المبدء *droit de suite* منح الموقف القوي

إلى المرتهن، لأنّ المرهون تحت سلطة الراهن ولكن المرتهن لديه حق للتصرف أو لتأخذ الملكية عليه.

كان حق المقرض/المرتهن بالنسبة إلى هذا المبدء يبقّي متبّع للمرهون إن كن تحت سلطة الراهن أو

طرف آخر.⁶⁴ ونصت أيضا في المادة 612،613 و 616 من الكتاب الحكم المدني، أنه يبقّي

حق الراهن على المرهون مادام المرهون لم يقبض. ويمكن له أن يطلب ألى كل إزعاج حتى يمكن له أن

يستخدمه بالأمن.⁶⁵

وهذه هي المبادئ في الرهن التسجيلي، يعني:⁶⁶

(أ) أنّ المقرض إنما هو كالمرتهن وليس مالك

(ب) أنّ المقرض يجب عليه أن يحمى المرهون، ولا ينقله ولا يرهنه إلى الآخر وغير ذلك.

(ت) أنّ حق الإعدام (Hak Eksekusi) بوجود التخلف عن السداد من قبل

المقرض/الراهن.

⁶⁴ Usman, *Hukum Jaminan Keperdataan ...*,166

⁶⁵ Kartika Muljadi dan Gunawan Widjaja, *Kebendaan pada Umumnya*, (Jakarta: Kencana, 2003), h. 193

⁶⁶ Munir Fuady, *Jaminan Fidusia*, (Bandung: PT. Aditya Bakti, 2003), h. 4

ث) إذا كان القروض مدفوعا فالمرهون مرجوع إلى الراهن/المقترض.

ج) إذا وجدت الزائدة في حصيل بيع المرهون فهو للراهن

3. فائدة الرهن التسجيلي

كانت الوثيقة في القروض فائدة وهي لمنح الحماية القانونية إلى المقرض لنيل دفع

قروضه. وكذلك مثل فائدة الرهن التسجيلي (fidusia) التي هي من جنس الوثيقة للقروض.⁶⁷

4. إنعقاد الرهن التسجيلي

كما عرفنا أنّ هذا الرهن التسجيلي (fidusia) من الإلتزام التكميلي. ويجب لصحة هذا

الإلتزام أن توفر العناصر كما نصته المادة 1320 من الكتاب الحكم المدني، أنّ شروط صحة

الإلتزام كما تأتي:

أ) الاتفاقية اللازمة بين العاقدین

ب) أهلية التصرف في اتخاذ الإلتزام

ت) قضية محددة

ث) الأسباب التي ليست ممنوعة

كان العاقدان في الرهن التسجيلي (fidusia) يتكون من الراهن والمرتهن، شخصيا كان أو شركة. أما

لراهن يتكون من شخص أو شركة نال القروض، بينما المرتهن كذلك يتكون من شخص أو شركة

المقرض للقروض.⁶⁸ كما نظمت المادة 1 الفكرة 5-6 UUJF،⁶⁹

⁶⁷ Usman, *Hukum Jaminan Keperdataan* ..., h. 71

⁶⁸ Salim HS, *Perkembangan Hukum Jaminan Di Indonesia*, (Jakarta: PT Raja Grafindo Persada, 2004), h. 64

الراهن هو شخصا أو شركة ملك المرهون

Pemberi Fidusia adalah orang perseorangan atau korporasi pemilik Benda yang menjadi objek Jaminan Fidusia

المرتهن هو شخصا أو شركة يقترض القروض ويضمن دفعه بالرهن التسجيلي (fidusia)

Penerima Fidusia adalah orang perseorangan atau korporasi yang mempunyai piutang yang pembayarannya dijamin dengan Jaminan Fidusia

ونصت في المادة 2 من UUJF ،

أنّ هذا القانون لازم على جميع الإلتزام الرهن التسجيلي (fidusia) يقصد به تكليف الأموال بالرهن التسجيلي (fidusia)

Undang-undang ini berlaku terhadap setiap perjanjian fidusia yang bertujuan untuk membebani benda dengan jaminan fidusia

وهذا القانون أنه انعقد الإلتزام الرهن التسجيلي (fidusia) في جميع الإلتزامات قُصد به الرهن

التسجيلي (fidusia). أنّ تكليف الأموال بالرهن التسجيلي (fidusia) بالنسبة إلى الإتفاق بينهما،

ومع ذلك لا يمكن أن يبطل الرهن التسجيلي (fidusia) بأحد الطرفين. إذن أنّ الرهن التسجيلي

(fidusia) يجب أن يكون مظهورة ، ويجب عليه أن ينحني على جميع النظام في القانون الرهن

التسجيلي (fidusia).⁷⁰

أما موضوع الرهن التسجيلي (fidusia) المذكورة في المادة 1 فكرة 4، المادة 9، المادة 10،

والمادة 20 UUJF كما سيأتي:⁷¹

(أ) أنّ ذلك الأموال يمكن أن يملكه وينقله قانونيا

⁶⁹ UU No. 42 Tahun 1999 Tentang Jaminan Fidusia Lembaran Negara Republik Indonesia Tahun 1999 Nomor 168.⁶⁹

⁷⁰ Usman, *Hukum Jaminan Keperdataan ...*,176

⁷¹ Munir Fuady, *Jaminan Fidusia*, (Bandung: PT. Aditya Bakti, 2003), h. 22-22

ب) يمكن أن يكون من الموجودات

ت) يمكن أن يكون من غير الموجودات، مثل القروض

ث) يمكن أن يكون من المنقولات

ج) يمكن أن يكون من العقارات الذي لا يلزم بالحقوق الإرتقاف (hak tanggungan)

ح) يمكن أن يكون من العقارات الذي يمكن أن يلزمه بالرهن العقاري (hipotik)

خ) يمكن أن يكون من الموجودات أم ستكون موجودة، فب حال الأموال التي ستكون

موجودة يجب عليه الرسال الرسمية لتكليف الرهن التسجيلي (fidusia)

د) يمكن أن يكون من جنس الأموال

ذ) يمكن أن يكون من المرهون من الإلتزام الرهن التسجيلي

ر) يمكن أن يكون من

ز) يمكن أن يكون من العروض التجارة

أما الأموال لا يمكن التوثقه، ذكرت في المادة 3 UUJF يعني:

أ) العقار والمباني الذي لا يكلف بالرهن التسجيلي

ب) السفن الذي قدره مثل $20 M^3$ وإن علا

ت) الطائرة

كان التكليف على الرهن التسجيلي بشكل الرسالة القانونية أو الرسالة تحت اليد،⁷² التي تمنح للمقرض الحماية والثقة القانونية. حيث لا ينكرها العاقدان. ويذكر في المادة 6 UUJF أن الرسالة القانونية وفرت على الأقل:⁷³

(أ) شخصية العاقدان

(ب) المضمون الإلتزام

(ت) التحديد المرهون

(ث) قيمة التوثق

(ج) قيمة المرهون

5. إعدام (Eksekusi) الرهن التسجيلي

كان الرهن التسجيلي لده صفة خاصة، وهي تسهيل في أعداد المرهون عند تخلفه عن السداد. كان التخلف عن السداد بأن لا يدفع المقرض القروض أو منكر عن الإتفاقات رئيسيا كانت أو تكميلية. وكان في ذلك الحال أن للمقرض حق لإعداد المرهون.⁷⁴ كان النظام في المادة 29 UUJF قرر بشأن الإعداد المرهون: إذا كان المقرض تخلف عن السداد، فإعدام المرهون يقيم ب:

(أ) أن تنفذ الراهن /المقرض الإسم الإعدادي، كما ذكر في المادة 15 الفكرة (2)

(ب) أن بيع المرهون بسلطة المرتهن نفسه أو يبيع العام، وأن يأخذ الدفع منه

⁷² Rahmadi Usman, *Hukum Jaminan Keperdataan*, (Jakarta: Sinar Grafika, 2008), h. 188

⁷³ UU No. 42 Tahun 1999 Tentang Jaminan Fidusia Lembaran Negara Republik Indonesia Tahun 1999 Nomor 168.

⁷⁴ Usman, *Hukum Jaminan Keperdataan* ...,231

ت) أن بيع المرهون تحت اليد بنسبة للإتفاقية بين العاقدين، وبذلك الطريقة يحصل اعلى

السعر

ث) أن تنفيذ المقصود قبلُ يقيم بعد أن جاز الشهر من أن أعلننا لجميع الأطراف المتعلق .

وأعلنت علي الأقل في الجريدتين.

ث. الإستعراض على الرهن عند الحكم الإسلامي

1. تعريف الرهن

كان توفير الوثيقة في الفقه الإسلامي يسمى بعقد الرهن. الرهن هو الإلتزام لحبس الأموال

وثيقة للقروض. الرهن لغة هو الثبوت والدوام كما قال تعالى في سورة المدثر (74):38،

كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِيْنٌ

Setiap orang bertanggung jawab atas apa yang telah diperbuatnya

كان تعريف الثبوت والدوام في الرهن هو جعل الأموال المتقوم وثيقة في إلتزام القروض.⁷⁵

أما تعريف الرهن اصطلاحا هي جعل الأموال المتقوم عند الشرع وثيقة للقروض حتى يمكن

أن تأخذ الدفع منه بعضا أو جمعا.⁷⁶ معناه أنّ الرهن هو جعل مال الراهن وثيقة (مرهون) لقروضه.

ويجب أن يكون المرهون من مال المتقوم. لذلك المرتهن (المقرض) يمكن أن تأخذ دفع قروضه بعضا

أو جمعا.⁷⁷ هذا التعريف يناسب بما قرره المادة 1 الفكرة 14 من مجموع الأحكام الإقتصادي

الشرعية (KOHES)،

⁷⁵ سيد سابق، فقه السنة، (المدينة المنورة: موقع يعسوب)، ج 3، ص 153

⁷⁶ Zainuddin Ali, *Hukum Gadai Syariah*, (Jakarta: Sinar Grafika, 2008) h.2

⁷⁷ Zainuddin Ali, *Hukum Gadai Syariah*, (Jakarta: Sinar Grafika, 2008) h.2

الرهن هو حبس مال المقترض وثيقة للمقترض.

Rahn/gadai adalah penguasaan barang milik peminjam oleh pemberi pinjaman sebagai jaminan

كان الأشياء من ناحية النظر هو الذي يمكن أن يكون مرهونا/وثيقة هو من الأموال المتقومات. أما تعريف الأموال لغة هي ما يمكن أن يسلطه الناس، عينا مثل الذهب والفضة والحيوانات والزراغة، أو منفعة مثل منفعة الركب والإستعمال والسكن. أما ما لا يمكن أن يسلطه فلا يسمى بالأموال مثل الطائر في الهواء والسماك في البحر وغير ذلك.⁷⁸

وعرف الفقهاء أن الأموال في اصطلاحا بتعريفين، يعني عند الحنفية وجمهور العلماء. عرف الحنفية أن الأموال هو م يمكن أن يملك و يقبض والإنتفاع به. أما الجمهور سوى الحنفية عرف أنه ما يقوّم عينا أو حقا أو منفعة مثل المنفعة للسكن، للركب، للبس وغير ذلك. أما الحق هو السلط الشرعي للتصرف، مثل الحق الملك والحق الإرتقاف (المتعلقة بالمباني).

فرّق الحنفية بين الملك والأموال، حيث أن الأموال مخصصة لا يخالط مع شيء آخر، حين الأموال هو ما يمكن أة يتدخر ويستخدم عند الحاجة وفي تصرفاتة يمكن المخالطة.

أما الجمهور سوى الحنفية لا يفارق بين الأموال وحق الملك، حيث أنّ المال هو ما يمكن أنّ يردع الآخر عن يسلطه وهو يعبر بالملك عادة. وعرف الشافعية أن الملك هو ما يتقوم و ينتفع الملك به. اما الحنابلة عرف أنّ الأموال ما يتقوم ويحميه القانون.

وقسم وهبه الزحيلي الأموال الى:⁷⁹

⁷⁸ Wahbah Az-Zuhaili, *Fiqh Islam Wa Adillatuhu*. Terj. Abdul Hayyie Al- Kattani, dkk. Cet 1 (Jakarta: Gema Insani, 2011) h. 392

⁷⁹ Wahbah Az-Zuhaili, *Fiqh Islam Wa Adillatuhu*, Terj. Abdul Hayyie Al- Kattani, dkk. Cet 1, (Jakarta: Gema Insani, 2011), h. 394



أ. من ناحية الضمان وعدمه، ينقسم إلى المتقوم وغير متقوم.

ب. من ناحية استقراره وعدم استقراره، ينقسم إلى العقار والمنقول.

ت. من ناحية وجود تماثله وعدمه، ينقسم إلى مثلي وقيمي.

ث. من ناحية وجوده وعدمه، ينقسم إلى عين و دين.

ج. من ناحية بقاء عينه أو عدم بقائه، ينقسم إلى الإستهلاكي والإستعمالي.

كان المال يتعلق بالملك. الملك هو الإرتباط القانوني بين الناس والأموال يعبره الشرع حتى يمكن مملكتها أن يتصرف به ولا نهي فيه.⁸⁰ ينقسم الملكية الى قسمين، وهما الملك التام والملك الناقص. الملك التام هو أن يملك المالك الأمال عينا ومنفعة، معناه أن له سلطة تامة لتصرفته. أما الملك الناقص هو أن يملك المالك الأموال عينا أو منفعة فقط.

2. مشروعية الرهن

الدليل المستخدم في هذا البحث من الكتاب والسنة و الفتوى من الديوان الشرعية المحلية

(DSN-MUI).

أ. من الكتاب، قوله تعالى في سورة البقرة (2): 283

وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ

الَّذِي أُؤْتِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكُنُوا الشَّاهِدَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتِمٌ قَلْبُهُ

وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ (283)

Dan jika kamu dalam perjalanan sedang kamu tidak mendapatkan seorang penulis, maka hendaklah ada barang jaminan yang dipegang. Tetapi, jika sebagian kamu mempercayai sebagian yang

⁸⁰ Az-Zuhaili, *Fiqh Islam Wa Adillatuhu* ...,403

lain, hendaklah yang dipercayai itu menunaikan amanatnya (hutangnya) dan hendaklah dia bertakwa kepada Allah, Tuhan-nya. Dan janganlah kamu menyembunyikan kesaksian, karena barang siapa menyembunyikannya, sungguh, hatinya kotor (berdosa). Allah Maha Mengetahui apa yang kamu kerjakan”

ب. حديث النبي ﷺ:

حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ
الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا بِنَسِيئَةٍ وَرَهْنَهُ دِرْعَهُ

Artinya: Telah menceritakan kepada kami Yusuf bin 'Isa telah menceritakan kepada kami Abu Mu'awiyah telah menceritakan kepada kami Al A'masy dari Ibrahim dari Al aswad dari 'Aisyah radiallahu 'anha berkata: "Rasulullah shallallahu 'alaihi wasallam membeli makanan dari orang Yahudi secara angsuran dan menjaminkannya dengan menggadaikan baju besi Beliau"

ت. الفتوى من الديوان الشرعية المحلية (DSN-MUI)، وهو:

(1) الفتوى من الديوان الشرعية المحلية (DSN-MUI) رقم / DSN-MUI/25 /
2002/III بشأن الرهن.

(2) الفتوى من الديوان الشرعية المحلية (DSN-MUI) رقم DSN-/68

2008/III/MUI بشأن الرهن التسجيلي

3. أركان الرهن وشروطه عند مجموع الأحكام الإقتصادي الشرعية (KOHEs)

كان في جميع المعاملة بيعا كانت أو إجارة أركان وشروط، وكذلك في الرهن. وسيأت بيان:

(أ) أركان الرهن

أركان الرهن المذكورة في المادة 22 من مجموع الأحكام الإقتصادية الشرعية (KOHES)

هي:

(1) العاقدان، وهما الراهن (المقترض) والمرتهن (المقرض)

(2) المعقود عليه وهو المرهون

(3) المرهون به

(4) الصيغة يعني الإيجاب والقبول

ب) شروط الرهن الشروط المقصودة هي:

(1) أن العاقدان من أهلية التصرف (المادة 23 من مجموع الأحكام الإقتصادية

الشرعية)، حيث أن العاقدان عاقل ويبلغ سن البلوغ، صحيح الجسم والقدرة

للتعاقد.

(2) المرهون هو الأموال سلطه المرتهن وثيقة لقروض الراهن (المقترض). وكان شروط

المرهون كشروط المبيع، الذي قرره المادة 24 من مجموع الأحكام الإقتصادية

الشرعية (KOHES):⁸¹

أ) أن يكون مال متقوم ويمكن أن ينتفع به عند الشرعي

ب) يمكن أنه يباع يكون مبيعا وقيمته مناسبة لقروض المقترض

ت) أن يكون معيناً

ث) ملك التام للمقترض

⁸¹ Zainuddin Ali, *Hukum Gadai Syariah*, h.20-22

ج) ألا يكون فيه حق الآخر

ح) أن يكون موحد، معناه لا ينفصل في الأماكن

خ) يمكن أن يسلمه إلى الآخر

وذهب الشافعي غي الأم أن ما جاز بيعه جاز رهنه،⁸² معناه أن ما يعبر متقومل

(لديه قيمة إقتصادية) فيجوز له أن يكون المرهون.

3) المرهون به، أما شروطه هي:⁸³

أ) أن يكون حقا يضمن دفعه الراهن

ب) أن دفعه يمكن مأخوذا من المرهون

ت) كونه معلوما قدرا وصفة ولازم

4) الصيغة، ويشترط فيه أنه لا يؤتبط بشرط آخر والوقت المستقبل، إلا إذا كان ذلك

الشرط معين في العقد فهو يجوز.

كان الفتوى من الديوان الشرعية المحلية (DSN-MUI) رقم: 25/ DSN-MUI/ III/ 2002/ بشأن

الرهن قرّ شروط آخر لصحة ذلك الرهن، يعني:

أ) أن المرتهن لديه الحق لحبس المرهون حتى دفع الراهن جميع قروضه.

ب) أن ملكية المرهون ومنفعته للراهن، لأنّ مبدئه أن المرتهن ليس له حق للإنتفاع المرهون إلاّ

بإذن الراهن، حيث لا ينقص ذل الإنتفاع قيمة المرهون.

⁸² Muhammad bin Idris as-Syâfi'iy, *Al-Umm*, juz III, pdf.file

⁸³ Ahmad Wardi Muslich, *Fiqh Muamalat*, h.295-296

ت) أنّ تخزين المرهون ورعايته للراهن ولكن يمكن أيضا أن يفعله المرتهن وأما تكليف الصيانه ورعاية المرهون للراهن.

ث) أن تكليف الصيانه ورعاية المرهون لا يعين بقدر القروض.

ج) بيع المرهون، أما بيانه كمثل الآتي:

1) إذا نضج وقت الدفع، نبه المرتهن الراهن لدفع قروضه

2) إذا لم يمكن للراهن دفع قروضه، فبيع ذلك المرهون

3) أنّ حصيل ذلك البيع استخدم لفع قروض المقترض

4) وإذا وجد الزائدة أو النقصان فهو للراهن

وبالإضافة إلي جميع ذلك الشروط، هناك الشرط التكميلي لكمل عقد الرهن:⁸⁴

أ) القبض، وهو من شرط لزوم وليس شرط صحة عقد الرهن عند الجمهور

ب) كان القبض للعقار هو القبض حالا، حين للأموال المنقولات هو بطريق التخلية

للتصرف

أما عند الإقرار في الفتوى من الديوان الشرعية المحلية (DSN-MUI) رقم DSN-/68

2008/III/MUI بشأن الرهن التسجيلي، أنّ القروض الذي وثيقته بطريق الرهن التسجيلي جائزة

بشرط:

أ) أن يقبض الراهن الرسالة الرسمية دليل على ملكية إلى المرتهن.

⁸⁴ Ahmad Wardi Muslich, *Fiqh Muamalat*, h.298

(ب) أنّ تخزين المرهون بتسليم تلك الرسالة لا ينتقل المكيّة من الراهن إلى المرتهن. وإذا انعقد التخلف عن السداد حيث أنّ الراهن لا يستطيع أن يدفع قروضه فيبيع المرهون لدفعه.

(ت) الراهن يؤذن المرتهن إذا لم يمكن له دفع قروضه.

(ث) أما الإنتفاع المرهون معينة بقدر الإتفاق.

(ج) ويصح للمرتهن أن يكلف التكاليف بسبب التخزين والصيانة ورعاية المرهون على الراهن.

(ح) أن تكليف الصيانة ورعاية المرهون لا يعين بقدر القروض

(خ) أن تكليف الصيانة ورعاية المرهون بالنسبة إلى المخرجة لذلك الفعل بالنسبة إلى عقد الإجارة.

ج. القياس

تعريف القياس هو إلحاق أمر غير منصوص بأمر منصوص في حكمه لإشراكهما في

علة.⁸⁵ فإذا دل النص على حكم في الواقعة، عرفت علة هذا الحكم بطريق من طرق التي تعرف بها علل الأحكام⁸⁶ ثم جدت اقعّة أخرى تساويهما في علته، لأنّ الحكم يوجد حيث توجد علته.

أما حجّيته من جمهور العلماء المسلمين، أنّ القياس حجة شرعية على الأحكام العملية، أنّه

في المرتبة الرابعة من الحجج الشرعية، بحيث إذا لم يوجد في الواقعة حكم بنص أو إجماع، وثبت أنّها

تساوي واقعة نصّ على حكمها في علة هذا الحكم، فإنّها تقاس بها ويحكم فيها بحكمها، يكون هذا

⁸⁵ Abdul Wahâb Khallâf, *Ilmu Ushûl al-Fiqh*, (Beirut: Dâr kutûb al-`Ilmiyah, 2010), h.40

حكمها شرعا. ويسع المكلف اتباعه العمل به. وهؤلاء يطلق عليهم: مثبتوا القياس. وأما أدلة مثبتي القياس: استدلال مثبتو القياس بالقرآن، وبالسنة، وأقوال الصحابة أفعالهم، بالمعقول.

كل قياس يتكون من أركان أربعة:⁸⁶

- (1) الأصل هو ما ورد بحكمه نص، ويسمى المقيس عليه، والمحمول عليه، والمشبهة به.
 - (2) الفرع هو ما لم يرد في حكمه نص، ويراد تسويته بالأصل في حكمه، ويسمى المقيس، والمحمول له، المشبهة.
 - (3) حكم الأصل هو الحكم الشرعي الذي ورد به النص في الأصل، ويراد أن يكون حكما للفرع.
 - (4) العلة هي الوصف الذي بني عليه الحكم الأصل وبناء على وجوده في الفرع يسوي بالأصل في حكمه.
- أما الركنان الأولان من هذه الأركان الأربعة، هما الأصل والفرع، وهما واقعان أ محلان، أو أمران، أحدهما دل على حكمه نص والآخر لم يدل على حكمه نص ويراد معرفة حكمه، ولا تشترط فيهما شروط سوى أنّ الأصل ثبت حكمه بنص والفرع لم يثبت حكمه بنص ولا إجماع، ولا يوجد فارق يمنع من تساويها في الحكم.

وأما الركن الثالث وهو الحكم الأصل، يشترط لتعديته إلى الفرع شروط لأنّه ليس كل حكم شرعي ثبت بالنص في افعة يصح أن يعدى بواسطة القياس إلى واقعة أخرى، بل تشترط في الحكم الذي يتعدى إلى الفرع بالقياس شروط:⁸⁷

⁸⁶ Abdul Wahâb Khallâf, *Ilmu Ushûl al-Fiqh*, h.46

- (1) أن يكون حكما شرعيا عمليا ثبت بالنص.
- (2) أن يكون حكم الأصل مما للعقل سبيل إلى إدراك علته، لأنه إذا كان لا سبيل للعقل إلى إدراك علته لا يمكن أن يعدى بواسطة القياس لأن أساس القياس إدراك علة حكم الأصل، إدراك تحقيقها في الفرع.
- (3) أن يكون حكم الأصل غير مختص به، وأما إذا كان مختصا به فلا يعدى بالقياس إلى غيره.
- وأما الركن الرابع، وهو علة القياس فهذا هو أهم الأركان لأن علة القياس هي أساسه، بحوثها أهم بحوث القياس. وأما علة الحكم فهي الأمر الظاهر المنضبط الذي بني الحكم عليه وربط به وجودا وعدما، لأن الشأن في بنائه عليه وربطه به أن يحقق حكمة تشريع الحكم.
- أما شروط العلة وهي:⁸⁸
- (1) أن يكون صفا ظاهرا
 - (2) أن يكون وصفا منضبطا
 - (3) أن يكون صفا مناسبا
 - (4) أن لا تكون وصفا قاصرا على الأصل
- كانت كيفية مسالك العالة بثلاثة طرق، هي:⁸⁹

⁸⁷ Abdul Wahâb Khallâf, *Ilmu Ushûl al-Fiqh*, h.47

⁸⁸ Abdul Wahâb Khallâf, *Ilmu Ushûl al-Fiqh*, h.48

⁸⁹ Abdul Wahâb Khallâf, *Ilmu Ushûl al-Fiqh*, h.49

- (1) بالنص، فإذا دلّ النص في القرآن أو في السنة على أنّ علة الحكم هي هذا الوصف، كان هذا الوصف علة بالنص؛ يسمى العلة المنصوص عليها، كان القياس بناء عليه هو في الحقيقة تنبئ للنص. ودلالة النص على أنّ الوصف علة قد تكون صراحة وقد تكون إيماء؛ أي إشارة وتلويحاً لا تصريحاً.
- (2) بالإجماع، فإذا اتفق المجتهدون في عصر من العصور على وصف لحكم شرعي ثبتت عليه هذا الوصف للحكم بالإجماع. مثال هذا إجماعهم على أنّ علة الولاية المالية على الصغيرة الصغر. وفي هذا مسلوكاً نظراً، لأنّ نفاة القياس لا يقيسون ولا يعللون فكيف ينعقد بدعهم إجماع.
- (3) بالسبر والتقسيم: السبر معناه الإختبار، ومنه المسبار. والتقسيم هو حصر الأوصاف الصالحة لأنّ تكون علة في الأصل، وترديد العلة بينها بأنّ يقال العلة إما هذا الوصف أو هذا الوصف. فإذا ورد النص بحكم شرعي في واقعة لم يدل نص ولا إجماع على علة هذا الحكم، سلك المجتهد للتوصل إلى معرفة علة هذا الحكم مسلوكاً السبر بالتقسيم بأنّ يحصر الأوصاف التي توجد في واقعة الحكم، وتصلح لأن يكون العلة وصفاً منها، ويختبرها وصفاً صفاً على ضوء الشروط الواجب توافرها في العلة، وأنواع الإختبار الذي تعتبر به، بواسطة هذا الإختبار يستبعد الأوصاف التي لا تصلح أن يكون علة، ويستبقى ما يصلح أن يكون علة، وبهذا الإستبعاد وهذا الإستبقاء يتوصل إلى حكم بأنّ هذا الوصف علة.⁹⁰

⁹⁰Abdul Wahâb Khallâf, *Ilmu Ushûl al-Fiqh*, h.50

ح. ستيم الحساي

كان ستيم (Steam) هو منصة (platform) صنعها شركة فلفي (Valve Corporation) التي تم إنشاؤها من قبل شركة صمام الذي يخدم لتوزيع الألعاب (distribusi game)، وإدارة الحقوق الانترنيتية (manajemen hak online)، والمجتمعات المحلية الانترنيتية، وغير ذلك. أما التوزيع اللعبة يتم على الانترنيت، حيث أن اللاعبين مباشرة تحميل تلك الألعاب بعد شراء مفتاح القرص المضغوط (الرقم التسلسلي/serial number) والتنشيط (aktivasi). بلغ جملة اللعبة المتوفرة في ستيم الحساي حتى 14 مارس 2009 على جملة 517 لعبا وأكثر من 20 مليون المستخدم لهذا الحساب.⁹¹

وهذا هو بعض المزايا المتوفرة في ستيم الحساي:

1. يمكن الوصول إلى الألعاب المفضلة مباشرة.

كان ستيم لديه مجموعة الألعاب المتنوعة. بعد شراء اللعبة المطلوبة، للاعبين يعيشون تحميل اللعبة، ثم لعب على الفور بعد اكتمال التحميل.

2. جمعية ستيم (Komunitas Steam)

يمكن للاعب أن يلقي زملائه المستخدمين ستيم الحساي بالسهولة، والانضمام إلى الجمعية والدردشة (chat) حتى إلى البطولات (turnamen).

3. الحصول على التحديث (Update) اللعبة

يمكن ستيم التحميل وتحديث جميع الألعاب مباشرة. ولا تحتاج إلى تحميل بقع

(patch). وستيم س تضمن أن اللعبة المثبتة (terinstall) هو أحدث إصدار.

⁹¹<https://valkyriegaming.wordpress.com/2009/03/20/apa-itu-steam/> diakses pada 22 Maret 2016 (14:15 WIB)

4. لعبة تجربي (Demo Game) ومقطورة (Trailer)

يمكن للاعبين تحميل التجربي أو مقطورة من اللعبة التي سوف يخرج.

5. سهولة في اختيار الخادم (server)

يسمح ستيم للاعبين لاختيار خادم اللعبة نفسه.

كان التسهيلات أكثر منتلك المذكورة، ولتصنيع ستيم في الكمبيوتر يقيم بعد أن يثبت

Steam Client فيه، وليس فيه الرصوم.

ستيم الحسابي هو الحساب المستخدمة للوصول الى التسهيلات من شركة ستيم

(perusahaan Steam). ستيم هو موزع اللعب الرقمي (digital game) يملكه فلفي (valve) عن

طريق شراء الدفع عبر الإنترنت مع وسائل التنزيلات الاعلام. ويهدف مع وجود ستيم ان احتطاف

اللعبة سوف يكون منقوصا.⁹² وأما كفيته هي بتحميل البرمجيات (software) ستيم، بعد ذلك يمكن

للاعبين الوصول الى الحساب مباشرة.⁹³

كان ستيم الحسابي يستخدم للوصول إلى التسهيلات من شركة ستيم. وسرنال المستخدم

(user) في ستيم الحسابي ثلاثة عناصر رئيسية، هي التوازن (balance) والمخزون (inventory) واللعبة

(game). الميزان هو الأموال الرقمية (uang virtual) يُحصل من خلال الاستثمار مال الحقيقي الى

مال الرصيد وهذا م يسمى ب شراء الدفع عبر الإنترنت (pembayaran daring). والمخزون

(inventory) هو الفضاء الإلكتروني (cyberspace) حيث يمكن المستخدم ان يخزن فيه جميع بضائع

⁹²Disarikan dari www.wikipedia.co.id/apakah-akun-steam-itu/ensiklopedia-bebas.htm diakses pada 26 Desember 2015 (22:20 WIB)

⁹³Disarikan dari www.wikipedia.co.id/apakah-akun-steam-itu/ensiklopedia-bebas.htm diakses pada 26 Desember 2015 (22:20 WIB)

الرقمية الخاصة به، وكذلك يمكن أيضا ان يعامل مع المستخدم الآخر شراء كان ام ييعةا. العنصر التالي هو اللعبة (game). ويمكن للمستخدم فيه تختيار و تحديد كافة اللعبة التي يجب، لذلك يمكن للمستخدم اختيار وتشغيل ألعاب متعددة في وقت واحد. أما بالنسبة للأغراض الألعاب مثل سمات شخصية اللاعب (atribut karakter pemain) يمكن الحصول عليها بطريق شراء من المخزون باستخدام ميزان.⁹⁴

إذا أراد اللاعب شراء لعبة في ستيم فيجيب لديه رسالة الإئتمان أو الحساب بيبال (Paypal)، وأما المعاملة بذلك الطارقتين في الماضي، ولكن الآن أنّ ستيم يحصل على السداد بطريق قسيمة (Voucher) باستعمال Gift Card الذي يسمى ب Steam Gift Card. ويمكن أن تبادل (redeem) بالميزان مزيدة في المحفظة (wallet). ويستخدم أيضا لشراء الأشياء الرقمية (item virtual) في اللعبة، مثل في اللعبة دوتا 2 (Dota 2) أو في سائر اللعبة. كان التجار المالية الحقيقية (RMT/Real money trading) هو مصطلح خاص عند اللاعبين، حيث أن نبادل المال/النقود الحقيقي لنيل الأشياء الرقمية (item virtual) من اللعبة أو لشراء ذلك الحساب. هذه المعاملة كثير إقامته مثلا في شراء الأشياء الرقمية في المخزن. أن المشتري سيّصل الملك وهو كالبائع، وبعد أن اتفقا بسعر معين فذلك الشي الرقمي سينتقل (ditransfer) من حساب المالك إلى حساب المشتري، وبعد ذلك المعاملة سيلقي المشتري المالك للدفع بالنقود الحقيقي. هذه المعاملة ممنوع من جهة المطورة الشركة ستيم، لأن الكثير من التزوير . ومع ذلك، فإن هذا المنع توقعية فقط ليس مطلقا، لتوفير الحماية للمستخدم.

⁹⁴ Disarikan dari www.steamsupport/Panduan+Utama+Menggunakan+Steam.htm diakses pada 25 Desember 2015 (21:30 WIB)



الباب الثالث

التحليل

أ. التوثق باستخدام ستيم الحساوي عند الحكم المدني

حكم الوثيقات هو جميع القاعدة الحكيمة نظمت العلاقة بين المقرض والمقرض في حالة التوثق لنيل تسهيلة الإئتمان. كان حكم الوثيقات الإلتزام التكميلي من إلتزام الإئتمان أو القروض. الوثيقة عند القانون رقم 10 في عام 1992 المبدلة بالقانون رقم 10 في عام 1998 هي اليقين على إرادة المقرض وقدرته لدفع قروضهم المعاهدة.

تعريف الوثيقة يحتمل في شهادة من إدارة البنك المركزي (SK Direksi Bank Indonesia)

رقم DR/ KEP/6/23 في التاريخ 28 فبراير 1991 هي يقين المقرض (البنك) على قدرة

المقرض لدفع قروضه المعاهدة. وأما تعريف الوثيقة الزائديه (agunan) ينص في المادة 1 الفكرة 23

من القانون رقم 10 في عام 1998 هي الوثيقة الزئيدة من المقرض الى البنك لنيل تسهيلات

الإئتمان عند منظور اساس الشريعة.⁹⁵ إذن، هناك فرق بين الوثيقة (jaminan) و الوثيقة الزائدية (agunan) نظرية، ولكن في الممارسة كأنه ليس فيه فرق واضح. أما الباحث يؤخذ نظر Salim HS أن في مصطلحات القانونية المصطلح الوثيقة أوجه.⁹⁶

حكم الوثيقات الأموال من باب حكم السلع والأموال الذي فيه أساس حقوق الأموال (real right) حين حكم الوثيقات الفردية من باب حكم الإلتزام الذي فيه أساس الفردية (personal right). الوثيقة الفردية/الشخصية في شكل الضمان والكفالة (borgtocht) منظم في الكتاب الثالث من الحكم المدني في المادة 1820-1850.

وهذا البحث يركز على ستييم الحسائي وثيقة لإلتزام الإئتمان والقروض. سينال ستييم الحسائي بعد أن يسجل المستخدم نفسه عن طريق شراء الدفع عبر الإنترنت مع وسائل التنزيلات الأعلام ي الى شركة ستييم (Perusahaan Steam). وسينال المستخدم (user) في ستييم الحسائي ثلاثة عناصر رئيسية، هي التوازن (balance) والمخزن (inventory) واللعبة (game). الميزان هو الأموال الرقمية (uang virtual) يُحصل من خلال الاستثمار مال الحقيقي الى مال الرصيد ' وهذا ما يسمى بشراء الدفع عبر الإنترنت (pembayaran daring). والمخزن (inventory) هو الفضاء الإلكتروني (cyberspace) حيث يمكن المستخدم ان يخزن فيه جميع بضائع الرقمية الخاصة به، وكذلك يمكن أيضا ان يعامل مع المستخدم الآخر شراء كان ام يبع. العنصر التالي هو اللعبة (game). ويمكن للمستخدم فيه تخيير و تحديد كافة اللعبة التي يجب، لذلك يمكن للمستخدم اختيار وتشغيل ألعاب

⁹⁵ Undang-Undang Nomor 10 Tahun 1998

⁹⁶ Salim HS, *Perkembangan Hukum Jaminan di Indonesia*, (Jakarta: PT RajaGrafindo Persada, 2004) h.21

متعددة في وقت واحد. أما بالنسبة للأغراض الألعاب مثل سمات شخصية اللاعب (attribut karakter pemain) يمكن الحصول عليها بطريق شراء من المخزون باستخدام ميزان.⁹⁷ أنّ التوثق باستخدام ستييم الحسايبى هو من امر جديد لأنّ تنظيمه لم يوجد في أي قانون. وكذلك وجود الصعبة لتقويم قيمة ذلك الحساب لأنّ التقويم انما هو من مجموع اللاعبين في ستييم الحسايبى إذا كان المقترض يخلف الدفع.

كان في التوثق العناصر وهي الفاعل والموضوع، لأنّ التوثق هو من باب الإلتزام. أما فاعله يتكون من شخص (persoon) والشخص القانوني/الذي يعتبر شخصا عند القانون (rechtspersoon). أما موضوع التوثق هو القروض المطلوبة بمن اتخذ ذلك الإلتزام. ولإلتزام الوثيقة هي الإلتزام التكميلي متبوعا للإلتزام الرئيسي وهو إلتزام الإئتمان والقروض.

وباعتبار المادة 1131 من الحكم المدني أنّ الوثيقة يحتمل على جميع أصول اموال المقترض، إما بشكل منقولة أو غير منقولة، إما هي موجودة بالفعل أو ستكون موجودة في المستقبل هي ضمانات للمقترض عند الإقتراض.⁹⁸ هذا لفرق موجود بالنسبة إلى التوثق واقامة الإلتزام. وينص المادة 1320 من الحكم المدني أنّ الاموال الموجودة تصير وثيقة وإقامتها بتسليم تلك الاموال. أما الاموال التي ستكون موجودة لا يصح أن تكون وثيقة للقروض، بل الإلتزام الذي موضوعه من اموال التي ستكون موجودة يصح لها أن تطل إذا لا يمكن فيه تسليم الموضوع.

⁹⁷ Disarikan dari www.steamsupport/Panduan+Utama+Menggunakan+Steam.htm diakses pada 25 Desember 2015 (21:30 WIB)

⁹⁸ Subekti dan Tjitrosudibio, *Kitab Undang-Undang Hukum Perdata*, h.291

والتالي هو المادة 1132 تنص أنّ تلك الأموال يصير وثيقة للمقرضين، بأن يقسم حصيل بيع تلك الثروة على سواء إلا إذا كانت العلة للأسباقية (preferen)، ومن هذا البيان أن الوثيقة تنقسم إلى قسمين يعني الوثيقة القانونية والوثيقة الناشئة من الإلتزام. الوثيقة القانونية يسمى بالوثيقة العامة بينما الوثيقة الناشئة من الإلتزام تسمى بالوثيقة الخاصة التي هي تنقسم أيضا إلى قسمين: الوثيقة المالية والوثيقة الفردية/الشخصية.⁹⁹

ويتصل مع ذلك التقسيم الوثيقة المالية، فيحتاج الى تحليل كون سقيم الحسابي هل هو من المنقولات أم غير منقولات، موجودات أم غير موجودات، وغير ذلك الذي يتعلق بتحليل المالية في الحكم المدني. وكيفية التفريق المالية في الحكم المدني يبين في المادة 503-518 الكتاب الحكم المدني. الشئية المالية تنص في المادة 499 من الحكم المدني وهي كل شيء/الأموال وكذلك الحقوق يسلطه المالك. ويعرف عادة من الموجودات، قسم من الأموال وكذلك الحقوق الذي يمكن أن يسلط فهو يمكن أن يكون موضوع القانونية.¹⁰⁰

ونصت في المادة 503 من الحكم المدني أنّ الأموال ينقسم إلى موجودة وغير موجودة. وهذا التقسيم باعتبار هل تلك الأموال لديها جسم شكلي أم لا. بينما المادة 504 من الحكم المدني أنّ الأموال باعتبار نقله أم لا ينقسم إلى المنقولات وغير المنقولات. والأموال المنقولات تنقسم أيضا إلى استهلاكي وإستعمالي.¹⁰¹ التفريق بين الموجودات وغير المودات يتعلق بتسليمه وتقبضه. يعني:

1. إذا كان الاموال موجودة من المنقولات فقبضتها مظهورة يدا بيد.

⁹⁹Djaja S. Meliala, *Perkembangan Hukum Perdata Tentang Benda dan Hukum Perikatan*, (Jakarta: Nuansa Aulia.2008), h.45

¹⁰⁰Subekti dan Tjitrosudibio, *Kitab Undang-Undang Hukum Perdata*, h.157

¹⁰¹Subekti dan Tjitrosudibio, *Kitab Undang-Undang Hukum Perdata*, h.157

2. إذا كان الاموال موجودة من الغير المنقولاتتفقبضتها بنقل الاسم.

ونصت في المادة 163 من الحكم المدني أنّ ذلك التقابض الاموال غير موجودة ب:

1. القروض على الاسم (*op naam /Piutang atas nama*) يعني بطريق جسّي (*Cessie*)

2. القروض على الإشارة (*an toonder/Piutang atas tunjuk*) يعني بتسليم الرسالة المتعلق

يدا بيد.

3. القروض على الإبدال (*aan order/Piutang atas pengganti*) بطريق إندوسمينت

(*endosemen*) وبتسليم الرسالة المتعلقة يدا بيد.

المنقولات هي الشيء المنقول بصفته (المادة 509 من الحكم المدني). وينقسم المنقولات إلى قسمين

وهي بصفته والقانوني. المنقولات بصفته هي لأنها منقول بسبب صفته. بينما المنقولات القانوني هي

الحقوق في المنقولات (المادة 511 من الحكم المدني). وهذا التفريق بالنسبة إلى: ¹⁰²

السلطة (*bezit*) حيث أنّ المسلط يعبر بمالكه (المادة 1977 من الحكم المدني) وهذا المبدأ لا

يصلح للغير المنقولات.

1. التقابض واتسليم (*levering*) حيث أنّ تسليم المنقولات مظهورة بينما الغير المنقولات

بطريق نقل الاسم

2. التحديد الوقّي (*verjaaring*) حيث لا يعرف التحديد الوقّي في المنقولات، حين في

الغير المنقولات هي كالآتي:

أ) في صورة وجود الحقوق، فتحديده 20 سنة

¹⁰² Subekti dan Tjitrosudibio, *Kitab Undang-Undang Hukum Perdata*, h.159-160

ب) في سورة عدم الحقوق، فتحديده 30 سنة

ت) التكليف (*bezwaring*) حيث أنّ المنقولات بعقد الرهن، حين الغير المنقولات

بعقد الرهن العقاري

ث) الحبس (*beslag*) حيث أنّ الحبس المعاوضة (*revindicatoir beslah*) إنما هو

في المنقولات، بينما الحبس القاضية (*executoir beslah*) إنما هو في المنقولات

أولا وإذا لم يكف لدفع قروض المقترض ففي الغير المنقولات.

وبالنسبة تلك البيانات، وصف الباحث أنّ ستيم الحسابي من المنقولات التي تسليمه

بتسليم كلمة المرور (*Password access*) إلى الآخر. وستيم الحسابي من الأموال الغير الموجودة

بعلة أنّه لا مجسّمًا ولكن يمكن أن يسلطه. إذن تسليمه بطريق نقل الإسم، يعني نقل تملك ستيم

الحسابي بنقل كلمة المرور (*Password access*) إلى الأطراف آخر.

كان التوثق باستخدام ستيم الحسابي في هذا البحث ينقسم إلى قسمين يعني في إلتزام

الإلتيمان (*perjanjian kredit*) و في إلتزام القروض (*Perjanjian pinjam meminjam*). كما

عرفنا أنّ إلتزام الإلتيمان هو الذي يرتبط إلى عللاند القياسيا للبنك (*klausua baku bank*)، بينما

إلتزام القروض يمارس بدون ذلك. ويفرق الباحث ذلك الإلتزام في هذا البحث لأنّ بينهما فرق

واضح.

ولأنّ الإلتزام التوثق من باب التزم الإتفاقية فشرط صحته متساويا بينهما، وهي كما نصتها

المادة 1320 من الحكم المدني:¹⁰³

1. إتفاقية الملزمة بينهم

2. أهلية التصرف في اتخاذ الإلتزام

3. قضية محددة

4. الأسباب التي ليست ممنوعة

إذن، تلك القضية يوجب تطبيق المبادئ العامة في الإلتزام، وهي:¹⁰⁴

ج. المبدأ عدم الاقتصاص (Asas tidak boleh main hakim sendiri)، ألا يسمح

العاقدين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الحق التي هي بشككت تعسفيد ونالحصول علمو وافقة من السلطات الأخرى
رأى من خلا للمحاكم حتسوف يسبب بالضرر.

ح. مبدأ حرية التعاقد (Asas kebebasan berkontrak)، يعني العاقدون له حق لتعيين المادة

و المضمون الإلتزام مادام لا يتعارض مع القانون والنظام العام (المادة 1338 من الكتاب
الحكم المدني).

خ. المبدأ الإتفاقية (Asas konsensualisme)، يعنى أن الإلتزام صحيح لازم إذا كان متفق بين

المتعاقدين (المادة 1320، الفكرة 1 من الحكم المدني)

¹⁰³ Subekti dan Tjitrosudibio, *Kitab Undang-Undang Hukum Perdata*, pasal 1320, h.339

¹⁰⁴ Soeroro, *Perjanjian Di Bawah Tangan*, (Jakarta: Sinar Grafika, 2010), h.16

د. مبدأ اليقين القانوني (*Pacta sunt servanda* /Asas kepastian hukum)، يعنى بالإلتزام

اتخذ صحيحا تحت القانون هو لازم ويجري كالقانون لهما (المادة 1338، الفقرة 1 من الحكم

(المدني)

ويحتاج إلى توضيح التقريب أنّ إلتزام الإئتمان (*perjanjian kredit*) و إلتزام القروض (*Perjanjian*

pinjam meminjam) هما مختلفان. وبالنسبة إلى إطار النظري القديم، وخلص الباحث على أنّ

الإختلاف كالآتي:

1. أنّ إلتزام الإئتمان مقصودة، وتلك المقصود يتعلق بأنشطة البناء (*development*

program). لأنّ في ذلك الإلتزام قررق مقصود استعمال المال/الإئتمان، بينما في

إلتزام القروض ليس تقرير ذلك الشرط فالمقترض ليس له تحديد (*free to use*).

2. أنّ المقرض في إلتزام الإئتمان هو البنك أو المؤسسة المالية ولا يمكن أن توفره الشخص،

بينما في إلتزام القروض يمكن أن يوفره الشخص الفردية.

3. قرّر في إلتزام الإئتمان أنّ في دفعه وجود الفلئدة أو الأجرة أو تقسيم الحصيل، بينما في

إلتزام القروض انما وجود الفائدة إذا كان مشروطا في الإلتزام.

4. وجب للبنك/المقرض في إلتزام الإئتمان أنّ له اليقين على قدرة المقترض لدفع قروضه

بني بتوفير الوثيقة ملية كانت أم غير المالية. بينما في إلتزام القروض وجود الوثيقة انما هو

إذا كان مشروطا في العقد.

وإذا كان ذلك الإلتزام متفق عليه فلهما ارتباط القانوني الذي بينهما إختلاف الحاجات

(*conflict of Interest*) يعنى أنّ المقترض يحتاج إلى الإئتمان السهلة والبديق، وفي طرف أخرى

يعني المقرض يحتاج إلى اليقين والأمن القانوني لقروضه المخرجة للمقرض وهو بطريق باوثيقة المالية وثيقة السهلة لحبسه.

أن الوثيقة الإئتمان في أندونيسيا بالنسبة إلى النظام البنك المركزي (PBI) رقم 6/9/2007/PBI يعني التعديل الثاني من رقم 2005/PBI/2/7 على تقييم الأصول التجارية الجودة للبنوك العين علي الشيء الذي يمكن أن يكون وثيقة في المادة 46: الأول الرسالة المالية والأسهم المعاملة (aktif diperdagangkan) في بورسا أيفيك إندونسا (bursa efek di Indonesia) أو الذي يرتبطها الرهن. والثاني العقار (land) المبنى (buliding) والسكن المرتبطة بالحقوق الإرتقاف (Hak Tanggungan). والثالث هو الآلات (mesin) الموحدة بالعقاري المرتبطة بالحقوق الضمانية. والرابع الطائرات والسفن على قدر 20 متر مكعب المرتبطة هيفوتيك (Hipotek)، الخامس السيارات والسلع أو البضائع المرتبطة بالرهن التسجيلي (fiducia). والسادس هو ريسي غودانج (Resi Gudang) وهو بالنسبة إلى القانون رقم 9 في عام 2006 المبدلة بالقانون رقم 9 في عام 2011 بشأن نظام ريسي غودانج، حُصت بالوثيقة عروض المزارع، والسمكية. الإرتباط هيفوتيك ينظم بالنسبة إلى القانون رقم 17 في عام 2008 بشأن النقل البحري (Pelayaran) و القانون رقم 1 في عام 2009 بشأن المتن الطائرة. وفي جميع تلك القوانين أن النظام المتعلق بستم الحسابي لم ينظم.

إذن، وبالنسبة إلى تلك البيانات من النظام البنك المركزي (PBI) فستم الحسابي لا يصح أن

يكون وثيقة الإئتمان المصرفية، لأنّ تحديده لم ينظم. وبسبب آخر أن العنصر و تصفيته المال قد

حدد في ذلك النظام والقانون. وموقف النظام البنك المركزي (PBI) في مسألة المصرفية كالقانون.

أما إلتزام القروض هو مخ تلف مع إلتزام الإئتمان، لأنه لايرتبط إلى ال بند القياسبالبنكي/
 klausula baku bank) والقوانين والنظام التنفيذ. إلتزام القروض في الإلتزام الإلتفريقي (perjanjian
 konsensualisme) انعقد بين الطرفين الذي كان مضمون الإلتزام معيّنة منهما. وانعقد إلتزام
 القروض بطريقتين، وهما: بالطريق الرسمي (باستخدام الفعل الأصلي/ akta otentik) القيام من قبل
 كاتب العدل (notaris). والثاني بالطريق الغير الرسمي (باستخدام الفعل تحت اليد/ perjanjian
 bawah tangan) الذي لا يقام من قبل كاتب العدل.

ويفرق الباحث هذا التفريق بالنسبة إلى التدليل (pembuktian) ويفرق الباحث هذا التفريق
 بالنسبة إلى التدليل إذا كان طرف الذي هو في التقصير أو التخلف. معناه إذا كان إلتزام القروض
 يقام من قبل كاتب العدل أنه يكون له قوة قانونية (kekuatan hukum) أقوى من أن يقام بالفعل
 تحت اليد الذي يخفى. وهذا مسبب لأن فائدة الفعل نظريا هي لتكميل العقد أو الإلتزام، وأنّ
 الفعل الأصلية لديه قوة ظهورية إذا قارن بالفعل تحت اليد لأنّ ليس له قوة ظهورية إن كان فيه
 التوقيع من العاقدين، لأنّ العاقدون سوف يكون منكر به.
 أما تنفيذ ذلك الإلتزام سيبينه الباحث. وهو مثل لآتي:

1. انعقد إلتزام القروض بالعهد أن توفر المقرض المنقولات وثيقة لقروضهم. وفي هذا الحال

أنّ الباحث يصيف ستيم الحسابي بالمنقولات، إذن يصح أن يكون وثيقة بطريق الرهن.

2. الإلتزام لتوفير الوهن، معناه أنّ المرهون يكون مخرج من سلط المقرض إلى المقرض

(inbezistelling). وبالنسبة إلى ستيم الحسابي، وإنما يحتاج إلى تسليم username

- password access* لأن يسلطه. إذن، مادام قروض المقرض لم يدفعه المقرض فذلك الحساب تحت سلطة المقرض. ويبدل المقرض عادة *password access*.
3. التقويم السعر/القيمة من مجموع اللاعبين بالنسبة إلى قدر الميزان (*balance*) في المحفظة (*wallet*)، والأشياء (*items*) في مخزن. التقويم السعر/القيمة يقام على ويسيت <http://dota2.backpack.tf/>. إذن، إذا كان التقويم قد تم، فأقصى القروض يحصله المقرض على قدر 75-80 في المائة (75-80%). لأنه لتجنب التقلبات أسعار صرف (*fluktuasi kurs mata uang*) العملات الروبية مقابل الدولار. لأن كل المعاملة يقيم بالدولار.
4. ويتصل باستنفاع المرهون ، فيجوز للمقرض الوصول إلى التسهيلات في ذلك الحساب. فإذا انعقد الإلتلاف فهو للمقرض.
5. أما تحديد وقته المذكورة في الحكم المدني هو اربعة أشهر، ولكن يصح أن يكون تحديد الوقت اعلى منه.
6. أما الإلغاء هذا الإلتزام بإلغاء الإلتزام الرئيسي وهو إلتزام القروض. وبالإلغاء وجب للمقرض أن يقبل *password access* و *username* إلى المقرض لأن ذلك الممارسة متساوية بإقبال المرهون.
7. وإذا انعقد الإخلال (*wanprestasi /cidera janji*) من المقرض، فإعدام (*eksekusi*) المرهون سيتم الحسابي يقيم بأن لا يقبل *password* و *username*

access إلى المقرض، أو بطريق بيع ذلك الحساب لدفع قروض المقرض. هذا النظام يركز على المادة 1155 من الحكم المدني.

بينما التوثق باستخدام ستييم الحسابي بطريق الرهن التسجيلي (*fidusia*) كما سيأتي:

1. انعقد إلتزام القروض بالعهد أن توفر المقرض المنقولات وثيقة لقروضهم. وفي هذا الحال

أنّ الباحث يصيف ستييم الحسابي بالمنقولات، إذن يصح أن يكون وثيقة بطريق الرهن التسجيلي (*jaminan fidusia*).

2. أنّ ستييم الحسابي المستخدمة سيقمه المقرض بأن ينظر إلى الميزان (*balance*) في المحفظة (*wallet*)، والأشياء (*items*) في مخزن. وأقصى القروض يحصله المقرض على قدر 75%-80%.

3. ولا ينعقد التسليم المرهون لأن نسب إلى الإلتزام الرهن التسجيلي. وهو بالنسبة إلى الثقة بين العقدين. ويقوم الإكتتاب عادة بالفعل تحت اليد (*nota perjanjian bawah tangan*).

4. أما الإلغاء هذا الإلتزام بإلغاء الإلتزام الرئيسي وهو إلتزام القروض. وبالإلغاء وجب

للمقرض أن يقبل اسم المستخدم (*username*) و كلمة المرور (*password access*) إلى المقرض لأنّ ذلك الممارسة متساوية بإقبال المرهون.

5. وإذا انعقد الإخلال (*wanprestasi /cidera janji*) من المقرض، فإعدام (*eksekusi*)

المرهون ستييم الحسابي يقيم بأن لا يقبل اسم المستخدم (*username*) و كلمة

المروور (*password access*) إلى المقترض، أو بطريق بيع ذلك الحساب لدفع قروض المقترض.

كان التوثق بطريق الرهن أو الرهن التسجيلي في الحقيقة إنما هو باعتبار السلط (*penguasaan*) وإقامة إعدام (*eksekusi*). التوثق بطريق الرهن فالمرهون تحت سلطة المقرض، بينما التوثق بطريق الرهن التسجيلي فالمرهون تحت سلطة المقترض.

التوثق يمكن أن يقيم بطريق الرهن أو الرهن التسجيلي، لكن الباحث اتفق إذا كان ذلك التوثق يقيم بطريق الرهن، لأنّ في الرهن هنال صفة انبزيستيتلينج (*inbezitstelling*) يعني المرهون تحت سلطة المقرض. هذا الحال يمكن أن يصير و يزيد اليقين القانوني (*kepastian hukum*)، ولا يوجد ذلك في الرهن التسجيلي.

وبالنسبة إلى جميع تحليل الباحث، فسيلخص أنّ التوثق باستخدام ستيم الحسابي نشأ من إلتزام القروض، رسميا كان أو غير رسمي هما يصحها كلاهما. بالطريق الرهن أو بالرهن التسجيلي هما صحيح. هذا الحال نسب إلى الأساس والمبادي العامة في المادة 1320 الفكرة 1 والمادة 1338 الفكرة 1 من الحكم المدني، وهو مبدأ حرية التعاقد (*Asas kebebasan berkontrak*)، المبدء الإلتفافي (*Asas konsensualisme*) والمبدء اليقين القانوني (*Pacta sunt servanda* / *Asas kepastian hukum*)

معناه إذا كان الإلتزام اتخذ صحيحا تحت القانون هو لازم ويجري كالقانون لهما. أما تنفيذه متعلق على مضمون القانون، هل هو بطريق الرهن أم بالرهن التسجيلي.

ب. التوثق باستخدام ستييم الحسابي عند الحكم الإسلامي

كان توفير الوثيقة في المصطلحة الحكم الإسلامي يسمى بالتوثق. بينما التوثق المالية في عقد

الرهن يسمى بالرهن. كان تعريف الرهن كثيرة منها ما عرفه مجموع الأحكام الإقتصادي الشرعية

(KOHES) في المادة 1 الفكرة 14،

أنّ الرهن هو حبس المقرض على مال المقترض وثيقة.

penguasaan barang milik peminjam oleh pemberi pinjaman sebagai jaminan

ذلك التعريف يناسب على ما عرفه وهبة الزحيلي، يعني:¹⁰⁵

جعل عين وثيقة بدين يستفى منها عند تعدد وفائه

Menjadikan suatu benda sebagai jaminan untuk hutang dimana hutang tersebut bisa dilunasi dari benda jaminan tersebut ketika pelunasannya mengalami kesulitan

وأما كيفية إخراج ذلك الحكم باستعمال طريقة القياس. تعريف القياس هو إلحاق أمر غير

منصوص بأمر منصوص في حكمه لإشتراكهما في العلة.¹⁰⁶ فإذا دل النص على حكم في الواقعة،

عرفت علة هذا الحكم بطريق من طرق التي تعرف بها علل الأحكام ثم جدت اقعة أخرى

تساويهما في علته، لأنّ الحكم يوجد حيث توجد علته.

أما حجيته من جمهور العلماء المسلمين، أنّ القياس حجة شرعية على الأحكام العملية، أنّه

في المرتبة الرابعة من الحجج الشرعية، بحيث إذا لم يوجد في الواقعة حكم بنص أو إجماع، وثبت أنها

تساوي واقعة نصّ على حكمها في علة هذا الحكم، فإنها تقاس بها ويحكم فيها بحكمها، يكون هذا

¹⁰⁵ Wahbah az-Zuhaily, *Al-Fiqh al-Islâmiy wa Adillatuh*, Juz 4, cet III (Damaskus: Dâr al-Fikr, 1989), h.180

¹⁰⁶ Abdul Wahâb Khallâf, *Ilmu Ushûl al-Fiqh*, (Beirut: Dâr kutûb al-`Ilmiyah, 2010), h.40

حكمها شرعا. ويسع المكلف اتباعه العمل به. وهؤلاء يطلق عليهم: مثبتوا القياس. وأما أدلة مثبتي القياس: استدلال مثبتو القياس بالقرآن، وبالسنّة، وبأقوال الصحابة أفعالهم، بالمعقول.

كل قياس يتكون من أركان أربعة:¹⁰⁷

1. الأصل هو ما ورد بحكمه نص، ويسمى المقيس عليه، والمحمول عليه، والمشبّه به. أما في هذا البحث أنّ الأصل هو الرهن.
 2. الفرع هو ما لم يرد في حكمه نص، ويراد تسويته بالأصل في حكمه، ويسمى المقيس، والمحمول له، المشبّه. أما في هذا البحث أنّ الفرع هو ستيم الحسابي.
 3. حكم الأصل هو الحكم الشرعي الذي ورد به النص في الأصل، ويراد أن يكون حكما للفرع. أما في هذا البحث أنّ حكم الأصل هو الإباحة بنص سورة البقرة: 283.
 4. العلة هي الوصف الذي بني عليه الحكم الأصل وبناء على وجوده في الفرع يسوي بالأصل في حكمه. أما في هذا البحث أنّ كونه كالأموال المنقول المتقوم، تساوي بعلة الأصل المنسوب بقاعدة ما جاز بيعه جاز رهنه.
- كما عرفنا من قبل، أنّ الرهن هو من باب عقد القرض. الرهن هو توفير الوثيقة المالية علي قروض المقترض زيادة الثقة للمقرض. فالرهن يقتصر على الأموال ولا يحتل على الشخصية أو الفردية. لأن الوثيقة الشخصية يسمى بالكفالة.
- ويجب في العقد أن توفرت أركانه، كذلك في الرهن. أما أركان الرهن كأركان العقد على سبيل بسيط، وهي العاقدان، موضوع العقد، مقصود العقد ووجود الإتفاق بينها.

¹⁰⁷ Abdul Wahâb Khallâf, *Ilmu Ushûl al-Fiqh*, h.46

ويتصل بهذا البحث، وهو التوثق باستخدام ستييم الحسابي، كان العاقدان من أهلية التصرف،

كما قرره المادة 23 من مجموع الأحكام الإقتصادي الشرعية (KOHEs)، يعني:

Pihak-pihak yang berakad adalah orang, persekutuan, atau badan usaha yang memiliki kecakapan dalam melakukan perbuatan hukum.

كان العاقدان من الشخص أو من الجمعية أو المؤسسة الذين لديهم أهلية التصرف

كما عرفنا أنّ مجموع الأحكام الإقتصادي الشرعية من المشروعية في الإندونيسيا للمعاملة

الشرعية، أم كان لا يرتبط لازما قانونيا ولكن النظامات العملية الشرعية مأخوذ منها.

قبل أن يبحث الباحثن اركان الرهن وشروطه هناك البحث هل ستييم الحسابي من الأموال

أم لا. وبالنسبة الى إيطار النظري قبله، يلخص أن العناصر الشيء يعبر أموالا هي:¹⁰⁸

1. أن يكون منتفعا

2. أن يكون متقوما

3. أن يكون معبرا ملكا في العادة

4. أن يكون القانون منظما له

وبالنسبة إلى ذلك الشروط أن ستييم الحسابي يتون أن يعبر أموالا، إن كان النظامها يقصر في

جمعية اللاعبين. ولكن كان هو يعبر في عادة ذلك الجمعية هو من الأموال وهو متقوما. وهذا الحال

هو معقولا لأنّ ستييم لدية قيمة اقتصادية إذا كان الميزان (*balance*) في المحفظة (*wallet*) والأشياء

(*items*) في المخزن (*inventory*) كثيرا. هذا ينال باستعمال الأوقات و الستراتيجي. والمستخدم أن

¹⁰⁸ Ahmad Wardi Muslich, Fiqh Muamalat, h. 56-57

يكون فوزا في البحث (Quest) و مهمة (mission) لزيادة الجمع (collection) في المخزن، أو بطريق آخر يعني بطريق البيع والشراء بين المستخدم.

التوثق باستخدام ستيم الحسابي فاعله من اللاعبين لنيل تسهيلات القروض من اللاعبين الأخرى. كما عرفنا أن من شرط العاق هو أهلية التصرف. الأهلية هنا عند الحنفية هي كالأهلية في البيع، معناه أنّ من يصح له البيع صحّ له الرهن، لأنّ الرهن من التصرفات المالية مثل البيع.¹⁰⁹ أذن، وجب لصحة عقد الرهن كان العقد عاقلا مميّزا. فلا يصح رهن الجنون والصبي الذي لم يبلغ سن التمييز. فلا يخص فيه شرط البالغ. وبالنسبة إلى تلك البيانات أنّ التوثق فعلة اللاعبين باستخدام ستيم الحسابي هو يجوز ويصح، مادام العاقدين مميّزا و أهلية التصرف. الشرط الثاني هو موضوع العقد. كان موضوع العقد في هذا الإستثاق هو الدين/ القرض، ولأنّ القروض لدبه مشتق (derivative/turunan) وهو التوثق، فموضوعه هو الوثيقة، وفي عقد الرهن يسمى بالمرهون. وبالنسبة إلى المادة 24 من مجموع الأحكام الإقتصاديّة الشرعية (KOHES) قررت أنّ شروط الأشياء الذي يمكن أن يكون وثيقة/المرهون:¹¹⁰

1. أن يكون متقوما ويمكن الإنتفاع به حتي يمكن للمقترض دفع قروضهم منه
2. يمكن أن يكون مبيعا وقيمتة مناسبة لقروض المقترض
3. أن يكون معينا
4. ملك التام للمقترض
5. ألا يكون فيه حق الآخر

¹⁰⁹ Ahmad Wardi Muslich, Fiqh Muamalat, (Jakarta: Amzah, 2010), h.290

¹¹⁰ Zainuddin Ali, Hukum Gadai Syariah, h.20-22

6. أن يكون موحد، معناه لا ينفصل في الأماكن

7. يمكن أن يسلمه إلى الآخر

وبالنسبة إلى تلك الشروط، إن يطبق إلى هذا البحث وهي التوثق باستخدام ستييم

الحسابي، فعند البحث أنه يجوز ويصح بعبارة مكما سيأتي:

1. أن ستييم الحسابي من المتقوم، وأما دليله كثير معاملة بيعه وشرائه بين اللاعبين

والمستخدمين. كان قيمة الحساب متعلقة بكثرة الأشياء (*items*) في المخزن

(*inventory*) والميزان (*balance*) في المحفظة (*wallet*)، إن كان هناك تجزئة السوقية

(*segmentasi pasar*) ولكن حقيقته أن ستييم الحسابي في بعض الجمعية من الأموال

المتقوم.

2. يمكن أنه يباع إن كان في جمعية المقصّرة، حيث لا يقيمه هذا المعاملة كثير من الناس.

ويحتاج الباحث القاعدة:

ما جاز بيعه جاز رهنه

segala yang bisa dijual, maka bisa dijadikan sebagai jaminan

3. أنه من شيء معين

4. يمن تملكه ملكا تاما فرديا ولا ماكا تاما جمعية (*kolektif*). المالك/المستخدم لديه

وصول الأمان (*security access*) يسمى ب *steam guard* حيث لا يمكن للآخرين

الوصول غير شرعي (*illegal*) إلى ذلك الحساب لأنه يؤمن بالرمز (*kode*) يعرفه المالك/

المستخدم الشرعي. والمالك/المستخدم لديه حق تام للتصرف في ذلك الحساب.

5. يمكن أن يقبضه، لأن من شروط الرهن هو أن المرهون يكون مخروج من سلطة الراهن/المقترض. أما قبضه بقبض *password access* لأنه من المنقولات غير موجودة، ولكن يمكن أن يسلمه.

6. كان ستميم الحسابي لديه المنفعة وبناء علي توفير تلك الشروط المرهون أن سببم الحايي يمكن أن يكون وثيقة (المرهون). والركن التالي هو وجود المرهون به، وهو الحق الذي بسببه يقبض المرهون إلى المرتهن. وأما شروطه هي:

1. كان المرهون به حقا المطلوب من الراهن
 2. أن دفع المرهون به يمكن مأخوذا من المرهون
 3. كونه معلوما قدرا وصفة ولازم
- ويتعلق بهذا التوثق يستخدم ستميم الحسابي، أنّ تلك الشروط متوفرة، لأنّ الإلتزام التوثق كالإلتزام التكميلي من الإلتزام الرئيسي وهو الإلتزام (عقد) القرض.
- والركن لتالي هو الصيغة أي الإيجاب والقبول. فإذا انعقد الإيجاب والقبول فالعاقدان إتفقا أن يرتبطا في الإلتزام (العقد) في الرهن. هذا هو ما يسمى بالمبدء عن تراض كما قال تعالى في سورة النساء (4):29،

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً
عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ

Hai orang-orang yang beriman, janganlah kamu saling memakan harta sesamamu dengan jalan yang batil, kecuali dengan jalan perniagaan yang berlaku dengan suka sama-suka di antara kamu

وبالنسبة إلى تلك البيانات أت التوثق باستخدام ستيم الحسابي عند الحكم الإسلامي خصوصا في مجموع الأحكام الإقتصادي الشرعية (KOHES) يلحق بعقد الرهن لأنّ فدت توفرت جميع أركانه وشروطه.

هذا التوثق باستخدام ستيم الحسابي قد توفّر أيضا جميع الشروط قررتّه الفتوى من الديوان الشرعية المحلية (DSN) يعني الفتوى رقم 25/DSN-MUI/III/2002 بشأن الرهن الشرعي. ولكن لا يمكن أن يلحق بعقد الرهن التسجيلي في الفتوى رقم 68/DSN-MUI/III/2008 بشأن الرهن التسجيلي لأن لا يتوفر بعض شروطه. وأما العلة الأخرى هي إذا التوثق يقيم بعقد الرهن التسجيلي لا يتم اليقين القانوني (perindungan hukum) على قروض المقرض (المقرض) لأنّ المرهون تحت سلطة المقرض (الراهن) مع أنّ ستيم الحسابي هو من المنقولات غير موجودة ولا يمكنه تلك الممارسة، معناه ليس فيه الرسالة الرسمية (sertifikat resmi) المستعملة ليشير التمليك. كان التمليك انما هو بالنسبة إلى التمليك عن إسم المستخدم (username) وكلمة المرور (password access) ومفتاح الحرس ستيم الحسابي (steam guard key).



الباب الرابع

الإختتام

أ. الخلاصة

1. ينقسم التوثق باستخدام ستيم الحسابي عند الحكم المدني إلى قسمين، الأول:

(أ) قد يكون في إلتزام الإلتمان (الإلتزام التي ترتبط علالهند القياسياالبنكي / klausula

(baku bank). كان التوثق باستخدام ستيم الحسابي في إلتزام الإلتمان لا يمكن القيام

به لأنه قد قرر الفكرة 46 النظام البنك المركزي (PBI) رقم 2007/PBI/06/09 يعني

التعديل الثاني من رقم 2005/PBI/2/7 على تقييم الأصول التجارية الجودة للبنوك

العيين علي الشيء الذي يمكن أن يكون وثيقة.

(ب) قد يكون في إلتزام القروض . في إلتزام القروض التوثق باستخدام ستيم الحسابي مسموح به .

هذاالسمح كما تنصه المادة 1338 منالحكم المدنيوالتيأنجبتلمبدأحريةالتعاقد

Pacta sunt /kepastian hukum) واليقين القانوني (kebebasan berkontrak)

(*servanda*)، يعنى أن الاتفاق الذي يتمصاحبة من الناحية القانونية يجرى كالقانون للعاقدين، وعاد

تلك تسمح في المادة 1320 من الحكم المدني، الفقرة 1 أنجبنا المبدأ الإتفاقيه (*asas*

(*konsensualisme*)، يعنى أنه عندما يتفق العاقدان على الالتزام فهو قانوني . وأما تنفيذ هذا

لإلتزام التوثق باستخدام ستميم الحسابي بالرهن والتسجيلي إن كانت الرهن أولى وأقوى من الرهن التسجيلي .

2. التوثق باستخدام ستميم الحسابي عند الحكم الإسلامي مجموع الأحكام الإقتصادي الشرعية

(*KOHES*) تنفيذه مثل الرهن لأشروط الرهن أركانها وفرة في ذلك التوثق . وكذلك قد وفر

كل شروط وأركان قررته الديوان الشرعية المحلية (DSN) في الفتوى رقم 25/DSN-

MUI/III/2002 مفي شأن الرهن . بينما، التقرير في الفتوى رقم 68/DSN-MUI/III 2008 في

شأن الرهن التسجيلي لا يوفر، إذن التنفيذ بالرهن التسجيلي لا ينعقد.

ب. الإقتراحات

أن أكثر المقرض والمقترض المعرفة في حكم الوثيقات حتى يمكن أن يعرف الكائن أو الشيء الذي

يجوز أن يكون وثيقة، وأن يعرف أيضا جميع إجراءات التوثق شروطا و أركانا، حتى لا تنشأ مشاكل

بينهما في المستقبل .

المراجع

Sumber Literatur

- Ali, Zaenuddin. *Metode Penelitian Hukum*. Jakarta: Sinar Grafika. 2011.
- Ali, Zainuddin. *Hukum Gadai Syariah*. Jakarta: Sinar Grafika. 2008.
- Amiruddin. Zainal Asikin, *Pengantar Metode Penelitian Hukum*. Jakarta: PT Raja Grafindo Persada. 2005.
- Antonio, M.Syafi'i. *Bank Syari'ah Dari Teori Ke Praktik*. Jakarta: Gema Insani Press. 2001.
- as-Syâfi'iy, Muhammad bin Idris. *Al-Umm*. juz III. pdf.file
- Az-Zuhaili, Wahbah. *Fiqih Islam Wa AdillatuhuI*. Terj. Abdul Hayyie Al-Kattani, dkk. Cet 1. Jakarta: Gema Insani. 2011.
- Badruzaman, Mariam Darus. *Aneka Hukum Bisnis*. Bandung: Alumni. 1994.
- Bahsan, M.. *Hukum Jaminan dan Jaminan Kredit Perbankan Indonesia*. Jakarta: Rajawali Press. 2007.
- Djazuli. *Kaidah-Kaidah Fiqih: Kaidah-Kaidah Hukum Islam dalam Menyelesaikan Masalah-Masalah yang Praktis*. Jakarta: Kencana. 2006.
- Djumhana, Muhammad. *Hukum Perbankan Indonesia*. Bandung: PT. Citra Aditya Bakti. 2006.
- Fuady, Munir. *Hukum Jaminan Utang*. Jakarta: Erlangga. 2013.
- Fuady, Munir. *Jaminan Fidusia*. Bandung: PT. Aditya Bakti. 2003.
- Hadikusuma, Hilman. *Metode Pembuatan Kertas Kerja atau Skripsi Ilmu Hukum*. Bandung: Mandar Maju. 1995.
- Ibrahim, Johny. *Teori dan Metodologi Penelitian Hukum Normatif*. Malang: Bayumedia. 2007.
- Kartono, Kartini. *Pengantar Metodologi II*. Yogyakarta: Universitas Gajah Mada. 1996.

- Kasmir. *Bank dan Lembaga Keuangan Lainnya*. Jakarta: PT. Raja Grafindo Persada. 2004.
- Khallâf, Abdul Wahâb. *Ilmu Ushûl al-Fiqh*. Beirut: Dâr kutûb al-`Ilmiyah. 2010.
- Marzuki, Peter Mahmud. *Penelitian Hukum*. Cet.IX. Jakarta: Kencana. 2014.
- Meliala, Djaja S.. *Perkembangan Hukum Perdata Tentang Benda dan Hukum Perikatan*. Jakarta: Nuansa Aulia. 2008.
- Moelong, Lexi J.. *Metodologi Penelitian Kualitatif*. Bandung:PT Remaja Rosdakarya. 2005.
- Muhammad, Abdulkadir. *Hukum Perdata Indonesia*. Bandung: PT. Citra Aditya Bakti. 2000.
- Muljadi, Kartika. Gunawan Widjaja. *Kebendaan pada Umumnya*. Jakarta: Kencana 2003.
- Muslich, Ahmad Wardi Fiqh Muamalat.Jakarta: Amzah. 2010.
- Patrik, Purwahid. Kashadi. *Hukum Jaminan Edisi Revisi dengan UUHT*. Semarang : Fakultas Hukum Universitas Diponegoro. 2001.
- Prayudi, Guse. *Pengetahuan Yuridis Praktis Jaminan Dalam Perjanjian Utang Piutang (Dalam Bentuk Tanya Jawab Disertai Dengan Dasar Hukumnya)*. Yogyakarta: Merkid Press. 2008.
- Sabiq, Sayyid. *Fiqhus Sunnah*. Vol III. pdf.file.
- Salim HS., *Perkembangan Hukum Jaminan di Indonesia*. Jakarta: PT. Raja Grafindo Persada.2004.
- Salim HS.. *Perkembangan Hukum Jaminan Di Indonesia*. Jakarta: PT Raja Grafindo Persada. 2004.
- Satrio, J.. *Hukum Jaminan, Hak-Hak Jaminan Kebendaan*. Bandung: PT. Citra Aditya Bakti. 2003.
- Satrio, J.. *Hukum Jaminan, Hak-Hak Jaminan Kebendaan*. Bandung: PT. Citra Aditya Bakti. 2002.
- Soekanto,Soerjono. Sri Mamudji. *Penelitian Hukum Normatif Suatu Tinjauan Singkat*. Cet XI. Jakarta : PT Raja Grafindo Persada. 2009.
- Soemitro, Ronny Hanitijo. *Metodologi Penelitian Hukum dan Jurimetri*. Cet. V.Jakarta: Ghalia Indonesia. 1994.

- Soeroso. *Perjanjian Di Bawah Tangan*. Jakarta: Sinar Grafika. 2010.
- Subekti, R. *Aneka Perjanjian*. Bandung: PT. Citra Aditya Bakti. 1995.
- Subekti. *Pokok-pokok Hukum Perdata*. Jakarta: Intermassa. 2003.
- Subekti. Tjitrosudibio. *Kitab Undang-Undang Hukum Perdata*. Jakarta: Pradnya Paramita. 2004.
- Sutedi, Adrian. *Hukum Gadai Syariah*. Bandung: Alfabeta. 2011.
- Umar, Dzulkifli dan Jimmy P.. *Kamus Hukum Dictionary of Law*. Surabaya: Grahamedia Press. 2012.
- Untung, H. Budi. *Kredit Perbankan di Indonesia*. Yogyakarta: Andi. 2000.
- Usman, Rahmadi. *Hukum Jaminan Keperdataan*. Jakarta: Sinar Grafika. 2008.
- Usman, Rahmadi. *Hukum Jaminan Keperdataan*. Jakarta: Sinar Grafika. 2008.
- Wardoyo, Gatot. *Sekitar Klausul-klausul Perjanjian Kredit Bank*. Bandung: Alumni. 1992.

Buku Pedoman Penulisan

- Fakultas Syariah UIN Maulana Malik Ibrahim Malang. *Pedoman Penulisan Karya Ilmiah*. Malang: Fakultas Syariah, 2012.

Sumber Skripsi dan Tesis

- Faizal. *Mekanisme Objek agunan pada Bank Rakyat Indonesia dengan Jaminan Surat Keputusan Pegawai Negeri Sipil di Lingkungan Pemerintahan Daerah Khusus Ibukota Jakarta*. Fakultas Syariah dan Hukum Universitas Islam Negeri Syarif Hidayatullah. 2015.
- Mudzakir, Abdul Habib. *Hak Cipta Sebagai Objek Jaminan Fidusia Perspektif Undang-Undang Nomor. 42 Tahun 1999 Tentang Jaminan Fidusia Dan Hukum Islam*. Fakultas Syariah Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang. 2016.
- Purnamasari, Fitria Dewi. *Pelaksanaan Perjanjian Kredit dengan Jaminan Surat Keputusan Pengangkatan Pegawai Negeri Sipil di PT. Bank Rakyat Indonesia (Persero) Cabang Salatiga*, Magister Kenotariatan Universitas Diponegoro. 2007.

Peraturan dan Undang-Undang

- Fatwa DSN-MUI Nomor 25/DSN-MUI/III/2002 tentang Gadai Syariah

Fatwa DSN-MUI Nomor 68/DSN-MUI/III 2008 Tentang *RahnTasjily*

Kitab Undang-Undang Hukum Perdata (KUH Perdata)

Kompilasi Hukum Ekonomi Syariah (KOHES)

Peraturan Bank Indonesia (PBI) nomor 9/6/PBI/2007 tentang perubahan kedua atas PBI Nomor 7/2/PBI/2005 tentang Penilaian Kualitas Aktiva Bank Umum

Undang-undang No 10 Tahun 1998 sebagai perubahan atas Undang-Undang Nomor 7 Tahun 1992 tentang Perbankan

UU No. 42 Tahun 1999 Tentang Jaminan Fidusia Lembaran Negara Republik Indonesia Tahun 1999 Nomor 168

Jurnal dan Website

Hardijan Rusli. "*Metode Penelitian Hukum Normatif: Bagaimana?*". Law Review Fakultas Hukum Universitas Pelita Harapan, Volume V No. 3 Tahun 2006

www.wikipedia.co.id/apakah-akun-steam-itu/ensiklopedia-bebas.htm diakses pada 26 Desember 2015 (22:20 WIB)

www.steamsupport/Panduan+Utama+Menggunakan+Steam.htm diakses pada 25 Desember 2015 (21:30 WIB)

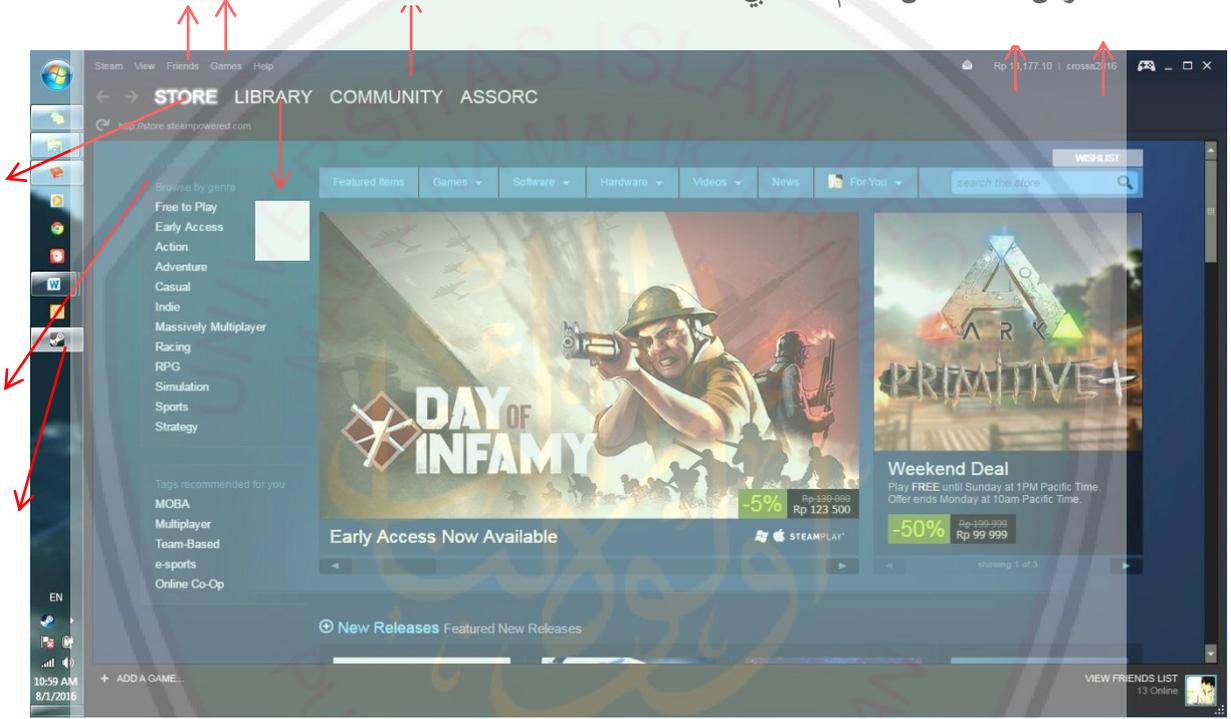
<https://valkyriegaming.wordpress.com/2009/03/20/apa-itu-steam/> diakses pada 22 Maret 2016 (14:15 WIB)

www.guegamer.com/apa-itu-steam/ diakses pada 20 Maret 2016 (13:32 WIB)

الملاحق

أ. ستيم الحساي

عرض النافذة عن ستيم الحساي



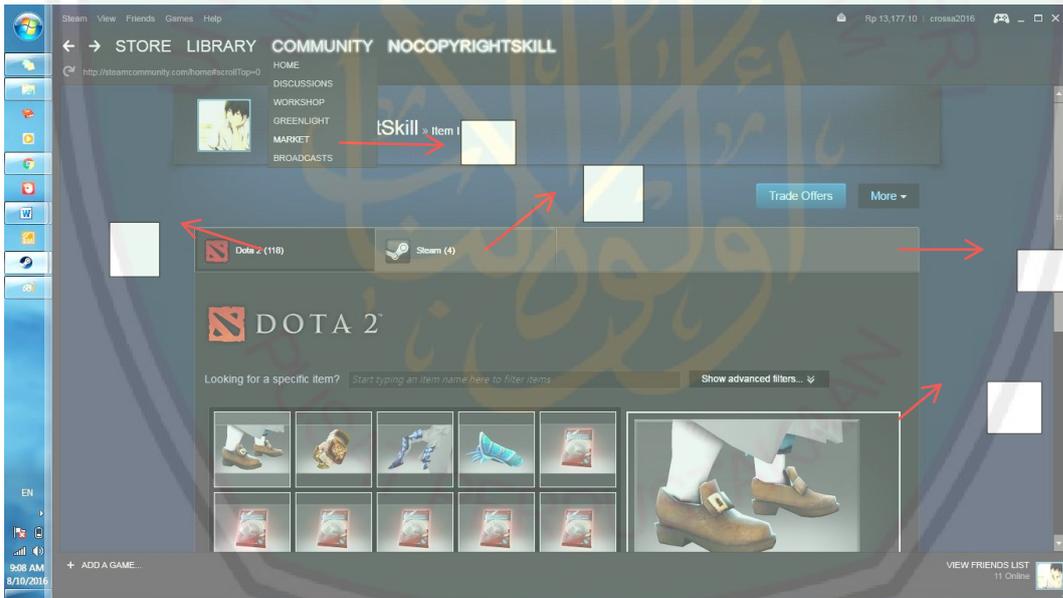
أ. الصفحة الرئيسية للستيم الحساي

البيان:

1. إسم المستخدم في الحساب
2. المحفظة (wallet)
3. قائمة الأصدقاء (friends list)
4. أنواع اللعبة (kind of games)
5. المخزن (inventory)
6. المكتبة الحاسوبية، فيها نوع اللعبة المبيعة والمتلّعة
7. الجمعية في الحساب، فيها السوق (market)
8. نموذج اللعبة (game system)
9. شعار للستيم الحساي



ب. شخصية المستخدم



ت. الجمعية في الحساب

البيان:

1. السوق للمعاملة المتبادلة
2. شريط الإعلام (notification bar) 5. الأشياء وصفتها (items)
3. اللعبة المتلعبه
4. الإعلام من ستيم الحسابي



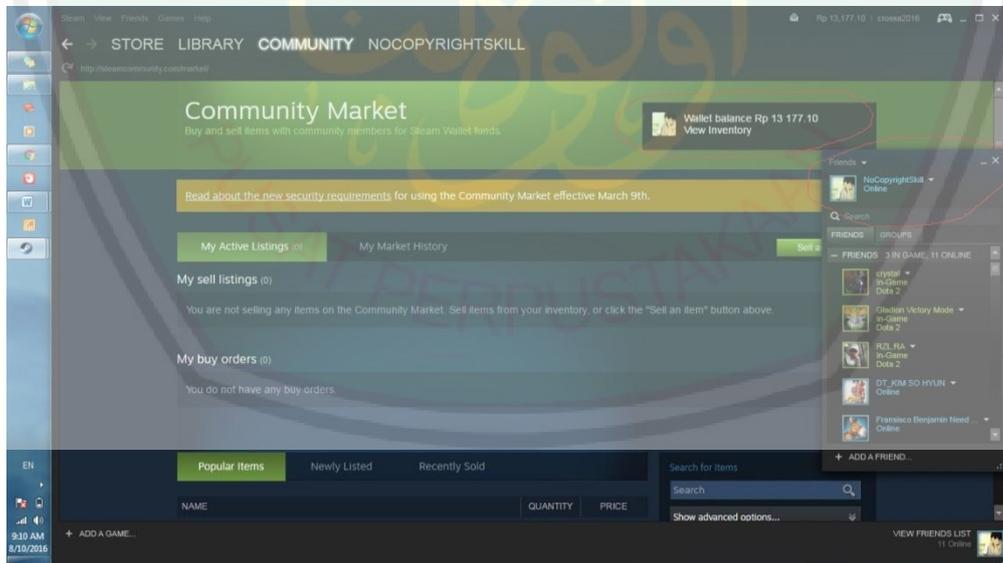
ث. عرض النوافذ السوق الجمعي (*community market*)

البيان

3. سعر الأشياء (*price of items*)

1. شريط النوافذ السوق الجمعي

2. قائمة الأشياء (*list of items*)



ج. قائمة الأنشطة في ستيम الحسابي

ب. شخصية الباحث



الإسم : سعدة

رقم التسجيل : 12220178

العنوان : RT 03 RW 01 سندانج-سنوري-وبان جاوى الشرقية 62365

الوالدان : هاشم الحاج وصالحة الحاجة

رقم التليفون : 085645346401

Email : as.shafi.20@gmail.com

تاريخ التعليم :

البيان	عام التعليم	التعليم	النمرة
المتخرجة	2000-2006	المدرسة الابتدائية الإسلامية للبنات	1
المتخرجة	2006-2009	المدرسة الثانوية الإسلامية للبنات	2
المتخرجة	2009-2012	المدرسة العالية الإسلامية	3

المتخرجة	2010-2006	المعهد الديني ومجلس التعليم دار التوحيد الحسانية	4
المتخرجة	2012-2009	المحاضرة في المعهد دار التوحيد الحسانية	5

تاريخ المنظم :

البيان	عام الخدمة	المنظم	النمرة
الأعضاء	2014-2012	Seni Religius	1
الأعضاء	2013-2012	هيئة تحفيظ القرآن جامعة مولانا مالك إبراهيم مالانق	2
قسم تعليم الأفكار	2013-2012	الحرك المحركة معهد سونان أمبيل العالي	3
وكيل أمين الصندوق	2014-2013	جمعية طلبة الجامعة الإسلامية (HMI) شعبة الشريعة-الإقتصادية (Syaeko) مالانق	4
قسم الأمن	2014-2013	مجلس الطلبة في المعهد العالي مالانق	5
أمين الصندوق	2014-2013	Permata-Tuban	